



المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (١)

معيار إفصاحات الاستدامة الصادر عن مؤسسة IFRS®

المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية
المتعلقة بالاستدامة

المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1)

"المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة"

IFRS S1 *General Requirements for Disclosure of Sustainability-related Financial Information* together with its accompanying documents is issued by the International Sustainability Standards Board (ISSB).

Disclaimer: To the extent permitted by applicable law, the ISSB and the IFRS Foundation (Foundation) expressly disclaim all liability howsoever arising from this publication or any translation thereof whether in contract, tort or otherwise to any person in respect of any claims or losses of any nature including direct, indirect, incidental or consequential loss, punitive damages, penalties or costs.

Information contained in this publication does not constitute advice and should not be substituted for the services of an appropriately qualified professional.

© IFRS Foundation 2023

Reproduction and use rights are strictly limited to personal non-commercial use, such as corporate disclosure.

Any other use, such as – but not limited to – reporting software, investment analysis, data services and product development is not permitted without written consent. Please contact the Foundation for further details at sustainability_licensing@ifrs.org.

All rights reserved.

This Arabic translation of the IFRS S1 General Requirements for Disclosure of Sustainability-related Financial Information has been approved by a Review Committee appointed by the IFRS Foundation. The Arabic translation is the copyright of the IFRS Foundation.



The Foundation has trade marks registered around the world (Marks) including 'IAS®', 'IASB®', the IASB® logo, 'IFRIC®', 'IFRS®', the IFRS® logo, 'IFRS for SMEs®', the IFRS for SMEs® logo, 'International Accounting Standards®', 'International Financial Reporting Standards®', the 'Hexagon Device', 'NIIF®', 'SIC®' and 'SASB®'. Further details of the Foundation's Marks are available from the Foundation on request.

The Foundation is a not-for-profit corporation under the General Corporation Law of the State of Delaware, USA and operates in England and Wales as an overseas company (Company number: FC023235) with its principal office in the Columbus Building, 7 Westferry Circus, Canary Wharf, London, E14 4HD.

إن المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1) "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة" ومرفقاته هي وثائق صادرة عن مجلس المعايير الدولية للاستدامة.

إخلاء مسؤولية: بقدر ما تسمح به الأنظمة المنطقية، فإن مجلس المعايير الدولية للاستدامة ومؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي يخليان مسؤوليتهما صراحةً من جميع الالتزامات أيًا كانت التي تنشأ عن هذا المنشور أو أية ترجمة له، سواءً بالاستناد إلى عقد أو وقوع ضرر أو غير ذلك، تجاه أي شخص فيما يتعلق بأية مطالبات أو خسائر أيًا كانت طبيعتها بما في ذلك التعويضات التأديبية أو العقوبات أو التكاليف أو الخسائر المباشرة أو غير المباشرة أو العرضية أو التبعية.

والمعلومات الواردة في هذا المنشور لا تشكل مشورة ولا ينبغي الاستغناء بها عن خدمات المهنيين ذوي المؤهلات المناسبة.

© مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي 2023

تقتصر حقوق النسخ والاستخدام بشكل حصري على الاستخدام الشخصي غير التجاري، مثل إفصاح الشركات.

ولا يُسمح بأي استخدامات أخرى، مثل إنشاء برامج إعداد التقارير وتحليل الاستثمارات وتقديم خدمات البيانات وتطوير المنتجات، على سبيل المثال لا الحصر، دون الحصول على موافقة كتابية بذلك. ويُرجى الاتصال بالمؤسسة للحصول على المزيد من التفاصيل على العنوان sustainability_licensing@ifrs.org.

جميع الحقوق محفوظة.

وقد نالت هذه الترجمة العربية للمعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1) "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة" موافقة لجنة المراجعة التي عينتها مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي. وحقوق هذه الترجمة العربية محفوظة للمؤسسة.



للمؤسسة علامات تجارية مسجلة حول العالم (العلامات) من بينها "IAS®" و"IASB®" وشعار "IASB®" و"IFRIC®" و"IFRS®" وشعار "IFRS®" و"IFRS for SMEs®" وشعار "IFRS for SMEs®" و"International Accounting Standards®" و"International Financial Reporting Standards®" و"Hexagon Device" و"NIIF®" و"SIC®" و"SASB®. وتتيح المؤسسة المزيد من التفاصيل عن علاماتها عند الطلب.

والمؤسسة هي جهة غير ربحية بموجب القانون العام للشركات لولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية وهي تمارس عملها في إنجلترا وويلز كشركة أجنبية (شركة رقم: FC023235) وعنوان مقرها الرئيسي هو Canary Wharf، 7 Westferry Circus، Columbus Building، E14 4HD، London.

الفهرس

من فقرة رقم

المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1)

"المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة"

1	الهدف
5	النطاق
10	أسس المفاهيم
11	العرض العادل
17	الأهمية النسبية
20	المنشأة المعدة للتقرير
21	المعلومات المترابطة
25	المحتوى الأساسي
26	الحوكمة
28	الاستراتيجية
43	إدارة المخاطر
45	المقاييس والمستهدفات
54	المتطلبات العامة
54	مصادر الإرشادات
60	موضع الإفصاحات
64	توقيت التقرير
70	المعلومات المقارنة
72	النص على الالتزام
74	الاجتهادات وحالات عدم التأكد والأخطاء
74	الاجتهادات
77	عدم التأكد المحيط بالقياس
83	الأخطاء
	الملاحق
	أ- المصطلحات المعروفة
	ب- إرشادات التطبيق

ج- مصادر الإرشادات

د- الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة

هـ- تاريخ السريان والتحول

موافقة مجلس المعايير الدولية للاستدامة على المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1) الصادر في يونيو 2023

للاطلاع على الإرشادات المصاحبة المذكورة أدناه، انظر الجزء ب من هذا الإصدار

الإرشادات التوضيحية

الأمثلة التوضيحية

للاطلاع على أساس الاستنتاجات، انظر الجزء ج من هذا الإصدار

أساس الاستنتاجات

المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1) "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة" منصوص عليه في الفقرات 1 إلى 86 والملاحق أ إلى هـ. وجميع تلك الفقرات متساوية في قوتها ومدى حجيتها. وتنص الفقرات المميزة بالخط العريض على المبادئ الأساسية. وتظهر المصطلحات المعروفة في الملحق أ بالخط المائل عند ذكرها لأول مرة في المعيار. وتحتوي المعايير الدولية الأخرى لإفصاحات الاستدامة على تعريفات لمصطلحات أخرى. وينبغي قراءة المعيار في سياق أهدافه وأساس استنتاجاته.

المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1) "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة"

الهدف

- 1 إن هدف المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1) "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة" هو مطالبة المنشأة بالإفصاح عن معلومات بشأن مخاطرها وفرصها المتعلقة بالاستدامة بما يفيد المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ذات الغرض العام في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتوفير الموارد للمنشأة.¹
- 2 تُعد المعلومات عن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة مفيدة للمستخدمين الرئيسيين لأن قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفاعلات بين المنشأة وأصحاب المصلحة والمجتمع والاقتصاد والبيئة الطبيعية على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة. وتشكّل المنشأة والموارد والعلاقات عبر سلسلة القيمة، مع بعضها، منظومة مترابطة تعمل فيها المنشأة. وينتج عن اعتماد المنشأة على تلك الموارد والعلاقات، وعن آثارها على تلك الموارد والعلاقات، مخاطر وفرص تبرز للمنشأة فيما يتعلق بالاستدامة.
- 3 يتطلب هذا المعيار أن تفصح المنشأة عن معلومات بشأن جميع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة أو قدرتها على الحصول على التمويل أو على تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. ولأغراض هذا المعيار، يُشار إلى هذه المخاطر والفرص مجتمعة بلفظ "المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة".
- 4 يحدد هذا المعيار أيضاً كيفية قيام المنشأة بإعداد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة، وكيفية التقرير عنها. وينص المعيار على متطلبات عامة بشأن محتوى تلك الإفصاحات، وطريقة عرضها، حتى تكون المعلومات المفصحة عنها مفيدة للمستخدمين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتوفير الموارد للمنشأة.

النطاق

- 5 يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار عند إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، والتقرير عنها، وفقاً للمعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة.
- 6 لا تندرج ضمن نطاق هذا المعيار المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي لا يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة.
- 7 تحدد المعايير الدولية الأخرى لإفصاحات الاستدامة معلومات يتعين على المنشأة الإفصاح عنها بشأن مخاطر وفرص خاصة تتعلق بالاستدامة.
- 8 يجوز للمنشأة تطبيق المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة بغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بالمنشأة (يُشار إليها بلفظ "القوائم المالية") مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي أو وفقاً لمبادئ أو ممارسات محاسبية أخرى متعارف عليها.
- 9 يستخدم هذا المعيار مصطلحات تناسب المنشآت الهادفة للربح، بما في ذلك المنشآت التجارية في القطاع العام. وإذا قامت المنشآت التي تمارس أنشطة غير هادفة للربح في القطاع الخاص أو القطاع العام بتطبيق هذا المعيار، فإنه قد يلزمها تعديل الأوصاف المستخدمة لمعلومات معينة عند تطبيق المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة.

¹ في هذا المعيار، يُستخدم المصطلحان "المستخدمون الرئيسيون" و"المستخدمون" بالتبادل، بنفس المعنى.

أسس المفاهيم

10 حتى تكون المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة مفيدة، فإنها يجب أن تكون ملائمة وأن تعبر بصدق عما تستهدف التعبير عنه. وهاتان هما الخاصيتان النوعيتان الأساسيتان للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة. ويتم تعزيز فائدة المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق من صحتها، ومتوفرة في الوقت المناسب، وقابلة للفهم. وهذه هي الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة (انظر الملحق د).

العرض العادل

11 يجب أن تعرض المجموعة الكاملة من الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، بشكل عادل، جميع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة.

12 للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة، يجب على المنشأة تطبيق الفقرات ب1-ب12.

13 يتطلب العرض العادل الإفصاح عن المعلومات الملائمة بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة، والتعبير الصادق عن تلك المخاطر والفرص وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في هذا المعيار. ولتحقيق التعبير الصادق، يجب على المنشأة تقديم وصف كامل ومحايد ودقيق لتلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.

14 تُعد الأهمية النسبية جانباً من الملاءمة تختص به كل منشأة استناداً إلى طبيعة البنود التي ترتبط بها المعلومات في سياق الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة، أو استناداً إلى حجم هذه البنود، أو الطبيعة والحجم معاً.

15 يتطلب العرض العادل أيضاً من المنشأة ما يلي:

- (أ) الإفصاح عن معلومات قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق من صحتها ومتوفرة في الوقت المناسب وقابلة للفهم؛
- (ب) الإفصاح عن معلومات إضافية إذا كان الالتزام بالمتطلبات المنطبقة على وجه الخصوص في المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة غير كافٍ لتمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على التدفقات النقدية للمنشأة وقدرتها على الحصول على التمويل وتكلفة رأس المال على المدى القصير والمتوسط والطويل.

16 من المفترض أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة، مع الإفصاح عن معلومات إضافية عند الضرورة (انظر الفقرة 15 ب))، إلى تقديم إفصاحات مالية متعلقة بالاستدامة تحقق العرض العادل.

الأهمية النسبية

17 يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة.

18 في سياق الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أن إغفال ذكر تلك المعلومات أو تحريفها أو حجها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام على أساس تلك التقارير، التي تشمل على القوائم المالية والإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والتي تقدم معلومات عن منشأة معدة للتقرير بعينها.

19 لتحديد المعلومات ذات الأهمية النسبية والإفصاح عنها، يجب على المنشأة تطبيق الفقرات ب13-ب37.

المنشأة المعدة للتقرير

20 يجب أن تكون الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة خاصة بنفس المنشأة المعدة للتقرير الصادر عنها القوائم المالية ذات العلاقة (انظر الفقرة ب38).

المعلومات المترابطة

21 يجب على المنشأة تقديم المعلومات بطريقة تمكن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم أنواع الروابط الآتية:

- (أ) الروابط بين البنود التي تتعلق بها المعلومات - مثل الروابط بين مختلف المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة؛
- (ب) الروابط بين الإفصاحات التي تقدمها المنشأة:

(1) ضمن الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة - مثل الروابط بين الإفصاحات بشأن الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والمقاييس والمستهدفات؛

(2) في إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة وسائر التقارير المالية ذات الغرض العام التي تنشرها المنشأة - مثل قوائمها المالية ذات العلاقة (انظر الفقرات ب39-ب44).

22 يجب على المنشأة تحديد القوائم المالية التي تتصل بها الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة.

23 يجب أن تكون البيانات والافتراضات المستخدمة في إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة متسقة - قدر المستطاع في ضوء متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو المبادئ أو الممارسات المحاسبية الأخرى المنطبقة المتعارف عليها - مع البيانات والافتراضات المقابلة لها المستخدمة في إعداد القوائم المالية ذات العلاقة (انظر الفقرة ب42).

24 عند تحديد عملة على أنها وحدة القياس في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، يجب على المنشأة استخدام عملة العرض الخاصة بقوائمها المالية ذات العلاقة.

المحتوى الأساسي

25 ما لم تسمح أو تتطلب المعايير الدولية الأخرى لإفصاحات الاستدامة خلاف ذلك في ظروف محددة، يجب على المنشأة تقديم إفصاحات عمّا يلي:

(أ) الحوكمة - آليات الحوكمة، وضوابطها الرقابية وإجراءاتها، التي تستخدمها المنشأة لمتابعة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وإدارتها (انظر الفقرتين 26، 27)؛

(ب) الاستراتيجية - المنهج الذي تتبعه المنشأة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة (انظر الفقرات 28-42)؛

(ج) إدارة المخاطر - الآليات التي تستخدمها المنشأة للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها (انظر الفقرتين 43، 44)؛

(د) المقاييس والمستهدفات - أداء المنشأة فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك التقدم في تحقيق أي مستهدفات وضعتها المنشأة أو مستهدفات يتعين على المنشأة الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح (انظر الفقرات 45-53).

الحوكمة

26 إن هدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة التي تتناول مسائل الحوكمة هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم آليات الحوكمة، وضوابطها الرقابية وإجراءاتها، التي تستخدمها المنشأة لمراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وإدارتها والإشراف عليها.

27 تحقيقاً لهذا الهدف، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات عمّا يلي:

(أ) الهيئة (التي قد تشمل مجلساً أو لجنة أو ما يعادل ذلك من الهيئات المكلفة بالحوكمة) أو الأفراد المنوط بهم الحوكمة الذين يتولون مسؤولية الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة تحديد تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد والإفصاح عن معلومات عمّا يلي:

(1) كيفية النص على مسؤوليات التعامل مع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في نطاق اختصاص تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد، وصلاحياتهم وتوصيفاتهم الوظيفية والسياسات الأخرى ذات العلاقة المنطبقة عليهم؛

(2) كيف أن تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد يحددون ما إذا كانت تتوفر مهارات وكفاءات مناسبة، أو أنه سيتم تطوير تلك المهارات والكفاءات، للإشراف على الاستراتيجيات التي تم وضعها للاستجابة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة؛

(3) كيفية ومعدل إحاطة تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة؛

(4) كيفية مراعاة تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة عند إشرافهم على استراتيجية المنشأة، وقراراتها بشأن المعاملات الكبرى، وآلياتها وسياساتها ذات العلاقة الخاصة بإدارة المخاطر، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد قد قاموا بمراجعة المفاضلات المرتبطة بتلك المخاطر والفرص؛

(5) كيفية إشراف تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد على وضع المستهدفات المرتبطة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، ومتابعة التقدم في تحقيق تلك المستهدفات (انظر الفقرة 51)، بما في ذلك ما إذا كان يتم تضمين مقاييس أداء ذات علاقة في السياسات الخاصة بالمكافآت وكيفية القيام بذلك.

(ب) دور الإدارة في آليات الحوكمة، وضوابطها الرقابية وإجراءاتها، المستخدمة في متابعة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وإدارتها والإشراف عليها، بما في ذلك الإفصاح عن معلومات عمّا يلي:

(1) ما إذا كان ذلك الدور قد تم إنساده إلى منصب محدد، أو لجنة محددة، على مستوى الإدارة وكيفية ممارسة الإشراف على ذلك المنصب أو تلك اللجنة؛

(2) ما إذا كانت الإدارة تستخدم ضوابط رقابية وإجراءات لدعم الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وفي حال وجود هذه الضوابط الرقابية والإجراءات، فكيف أنها تتكامل مع الوظائف الداخلية الأخرى.

الاستراتيجية

28 إن هدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة التي تتناول مسائل الاستراتيجية هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم استراتيجية المنشأة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.

29 على وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات لتمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم:

(أ) المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة (انظر الفقرتين 30، 31)؛

- (ب) التأثيرات الحالية والمتوقعة لتلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها (انظر الفقرة 32)؛
- (ج) تأثيرات تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على استراتيجية المنشأة واتخاذها للقرارات (انظر الفقرة 33)؛
- (د) تأثيرات تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير، وتأثيراتها المتوقعة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع مراعاة كيف أن تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة قد تم دمجها في عملية التخطيط المالي للمنشأة (انظر الفقرات 34-40)؛
- (هـ) قدرة استراتيجية المنشأة ونموذج أعمالها على الصمود في مواجهة تلك المخاطر المتعلقة بالاستدامة (انظر الفقرتين 41، 42).

المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة

- 30 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة:
- (أ) وصف المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة؛
- (ب) تحديد الآفاق الزمنية -مدى قصير أو متوسط أو طويل- التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أن تقع خلالها تأثيرات كل من تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة؛
- (ج) توضيح كيفية تعريف المنشأة لكل من "المدى القصير" و"المدى المتوسط" و"المدى الطويل" وكيفية ربط هذه التعريفات بآفاق التخطيط الزمنية التي تستخدمها المنشأة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- 31 قد تختلف الآفاق الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى بين المنشآت وبعضها، ويعتمد ذلك على عدة عوامل من بينها خصائص كل صناعة مثل الدورات الخاصة بالتدفقات النقدية والاستثمارات والأعمال، وآفاق التخطيط الزمنية التي تُستخدم عادةً في الصناعة التي تعمل بها المنشأة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية ووضع خطط توزيع رأس المال، والآفاق الزمنية التي يقيّم مستخدمو التقارير المالية ذات الغرض العام المنشآت على مداها في تلك الصناعة.

نموذج الأعمال وسلسلة القيمة

- 32 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم التأثيرات الحالية والمتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها. ويجب على المنشأة الإفصاح عمّا يلي:
- (أ) وصف للتأثيرات الحالية والمتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها؛
- (ب) وصف للمواطن التي تتركز فيها المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة ضمن نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها (على سبيل المثال، المناطق الجغرافية والمرافق وأنواع الأصول).

الاستراتيجية واتخاذ القرارات

33 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على استراتيجية المنشأة واتخاذها للقرارات. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات عمّا يلي:

- (أ) كيف أن المنشأة قد استجابت للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في استراتيجيتها واتخاذها للقرارات، وكيف أنها تخطط للقيام بذلك؛
- (ب) التقدم المحرز مقارنة بالخطط التي أفصحت عنها المنشأة في فترات التقرير السابقة، ويشمل ذلك الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية؛
- (ج) المفاضلات التي راعتها المنشأة بين المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة (على سبيل المثال، عند اتخاذ قرار يتعلق بتأسيس موقع لعمليات جديدة، قد تراعي المنشأة الآثار البيئية لتلك العمليات وفرص العمل التي ستوفرها في المجتمع المحلي).

المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية

34 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم:

- (أ) تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير (التأثيرات المالية الحالية)؛
- (ب) التأثيرات المتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع مراعاة كيفية تضمين المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في عملية التخطيط المالي للمنشأة (التأثيرات المالية المتوقعة).

35 على وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية عمّا يلي:

- (أ) كيف أن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة قد أثرت على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير؛
- (ب) المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة المحددة في الفقرة 35(أ) التي يوجد بسببها خطر كبير لإدخال تعديل ذي أهمية نسبية خلال فترة التقرير السنوية المقبلة على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات المقرر عنها في القوائم المالية ذات العلاقة؛

(ج) شكل التغيير الذي تتوقعه المنشأة في مركزها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل، في ضوء استراتيجيتها لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، مع مراعاة ما يلي:

(1) خطط الاستثمار والاستبعاد الخاصة بالمنشأة (على سبيل المثال، خطط النفقات الرأسمالية، وعمليات الاستحواذ والتصفية الكبرى، والمشروعات المشتركة، وتحول الأعمال، والابتكار، ومجالات العمل الجديدة، وسحب الأصول من الخدمة)، بما في ذلك الخطط التي لا تُعد المنشأة ملزمة تعاقدياً بها؛

(2) مصادر التمويل المخططة لتنفيذ استراتيجية المنشأة؛

(د) شكل التغيير الذي تتوقعه المنشأة في أدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، في ضوء استراتيجيتها لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.

36 عند تقديم المعلومات الكمية، قد تفصح المنشأة عن مبلغ واحد أو مدى من المبالغ.

37 عند إعداد الإفصاحات بشأن التأثيرات المالية المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة، يجب على المنشأة:

- (أ) استخدام جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة للمنشأة في تاريخ التقرير دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما (انظر الفقرات ب8-ب10)؛
- (ب) اتباع منهج يتناسب مع المهارات والكفاءات والموارد المتاحة للمنشأة لأجل إعداد تلك الإفصاحات.
- 38 لا يلزم المنشأة تقديم معلومات كمية عن التأثيرات المالية الحالية أو المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة إذا ارتأت المنشأة ما يلي:
- (أ) أن تلك التأثيرات غير قابلة للتحديد بشكل منفصل عن غيرها؛ أو
- (ب) أن مستوى عدم التأكد المحيط بالقياس الذي ينطوي عليه تقدير تلك التأثيرات مرتفع لدرجة تنتفي معها الفائدة من تلك المعلومات الكمية الناتجة (انظر الفقرات 77-82).
- 39 إضافة إلى ذلك، لا يلزم المنشأة تقديم معلومات كمية عن التأثيرات المالية المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة إذا كانت المنشأة لا تمتلك المهارات أو الكفاءات أو الموارد اللازمة لتقديم تلك المعلومات الكمية.
- 40 إذا ارتأت المنشأة أنه لا يلزمها تقديم معلومات كمية عن التأثيرات المالية الحالية أو المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة عملاً بالضوابط المنصوص عليها في الفقرتين 38 و39، فيجب على المنشأة:
- (أ) توضيح الأسباب وراء عدم تقديم تلك المعلومات الكمية؛
- (ب) تقديم معلومات نوعية عن تلك التأثيرات المالية، بما في ذلك تحديد البنود والمجاميع والمجاميع الفرعية ضمن القوائم المالية ذات العلاقة التي من المرجح أن تتأثر، أو أن تكون قد تأثرت، بتلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة؛
- (ج) تقديم معلومات كمية عن مجموع التأثيرات المالية لتلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة مع المخاطر أو الفرص الأخرى المتعلقة بالاستدامة وغيرها من العوامل إلا إذا ارتأت المنشأة عدم وجود فائدة من تلك المعلومات الكمية عن مجموع التأثيرات المالية.

الصمود

- 41 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم قدرتها على التكيف مع حالات عدم التأكد الناشئة عن المخاطر المتعلقة بالاستدامة. ويجب على المنشأة الإفصاح عن تقييم نوعي، وعند الاقتضاء تقييم كمي، لمدى قدرة استراتيجيتها ونموذج أعمالها على الصمود في مواجهة مخاطرها المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك الإفصاح عن معلومات بشأن كيفية إجراء ذلك التقييم وأفق الزمته. وعند القيام بتقديم معلومات كمية، قد تفصح المنشأة عن مبلغ واحد أو مدى من المبالغ.
- 42 قد تنص المعايير الدولية الأخرى لإفصاحات الاستدامة على أنواع المعلومات التي يتعين على المنشأة الإفصاح عنها بشأن قدرتها على الصمود في مواجهة مخاطر معينة تتعلق بالاستدامة وعلى كيفية إعداد تلك الإفصاحات، بما في ذلك ما إذا كان يتعين تقديم تحليل للسيناريوهات.

إدارة المخاطر

- 43 إن هدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة التي تتناول إدارة المخاطر هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام مما يلي:
- (أ) فهم آليات المنشأة للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الآليات مدمجة، ويُسترشد بها، في الآلية العامة لإدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة وكيفية القيام بذلك؛

- (ب) تقييم الحجم الكلي للمخاطر التي تواجه المنشأة وآلياتها العامة لإدارة المخاطر. 44
- تحقيقاً لهذا الهدف، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات عمّا يلي:
- (أ) الآليات، والسياسات المتعلقة بها، التي تستخدمها المنشأة للتعرف على المخاطر المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، ويشمل ذلك معلومات بشأن ما يلي:
- (1) المدخلات والمؤشرات القياسية التي تستخدمها المنشأة (على سبيل المثال، معلومات عن مصادر البيانات ونطاق العمليات التشغيلية التي تغطيها الآليات)؛
- (2) ما إذا كانت المنشأة تستخدم أسلوب تحليل السيناريوهات للاسترشاد به في تعرفها على المخاطر المتعلقة بالاستدامة، وكيفية قيامها بذلك؛
- (3) طريقة تقييم المنشأة لطبيعة تأثيرات تلك المخاطر، واحتمالية حدوثها وحجمها (على سبيل المثال، ما إذا كانت المنشأة تراعي عوامل نوعية أو حدوداً كمية أو غيرها من الضوابط)؛
- (4) ما إذا كانت المنشأة تحدد أولوية المخاطر المتعلقة بالاستدامة بالمقارنة مع أنواع المخاطر الأخرى، وكيفية قيامها بذلك؛
- (5) كيفية قيام المنشأة بمتابعة المخاطر المتعلقة بالاستدامة؛
- (6) ما إذا كانت المنشأة قد غيرت الآليات التي تستخدمها بالمقارنة مع فترة التقرير السابقة، وشكل ذلك التغيير؛
- (ب) الآليات التي تستخدمها المنشأة للتعرف على الفرص المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها؛
- (ج) مدى دمج الآليات المستخدمة للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، ومدى الاسترشاد بتلك الآليات، في الآلية العامة لإدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة، وكيفية القيام بذلك.

المقاييس والمستهدفات

- 45 إن هدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة التي تتناول المقاييس والمستهدفات هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم أداء المنشأة فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك التقدم في تحقيق أي مستهدفات وضعتها المنشأة، وأي مستهدفات يتعين على المنشأة الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح.
- 46 يجب على المنشأة الإفصاح عمّا يلي، لكل خطر وفرصة تتعلق بالاستدامة يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة:
- (أ) المقاييس التي تتطلبها المعايير الدولية المنطبقة لإفصاحات الاستدامة؛
- (ب) المقاييس التي تستخدمها المنشأة لقياس ومتابعة:
- (1) ذلك الخطر أو تلك الفرصة المتعلقة بالاستدامة؛
- (2) أداء المنشأة فيما يتعلق بذلك الخطر أو تلك الفرصة المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك التقدم في تحقيق أي مستهدفات وضعتها المنشأة، وأي مستهدفات يتعين على المنشأة الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح.
- 47 في حال عدم وجود معايير دولية لإفصاحات الاستدامة تنطبق على وجه الخصوص على مخاطر أو فرص معينة فيما يتعلق بالاستدامة، فإن المنشأة يجب عليها تطبيق الفقرتين 57 و58 لتحديد المقاييس المنطبقة.
- 48 يجب أن تشمل المقاييس التي تفصح عنها المنشأة عملاً بالفقرتين 45 و46 على مقاييس ترتبط بنماذج أعمال أو أنشطة أو سمات أخرى مشتركة يعينها تميز المشاركة في الصناعة.

- 49 إذا أفصحت المنشأة عن مقياس تم اقتباسه من مصدر خلاف المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة، فيجب على المنشأة تحديد ذلك المصدر والمقياس المكتسب منه.
- 50 إذا كانت المنشأة هي من قامت بتطوير أحد المقاييس، فيجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات عمّا يلي:
- (أ) كيفية تعريف المقياس، بما في ذلك ما إذا كان قد تم اشتقاقه عن طريق تعديل مقياس تم اقتباسه من مصدر خلاف المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة، وفي تلك الحالة، فما هو ذلك المصدر وما أوجه اختلاف المقياس الذي أفصحت عنه المنشأة عن المقياس المحدد في ذلك المصدر؛
- (ب) ما إذا كان المقياس قياساً مطلقاً أو قياساً يُعبّر عنه بالمقارنة مع مقياس آخر أو قياساً نوعياً (مثل حالة باللون الأحمر أو الأصفر أو الأخضر)؛
- (ج) ما إذا كان المقياس قد تأكد من صحته طرف ثالث، وفي تلك الحالة، فمن هو ذلك الطرف؛
- (د) الطريقة المستخدمة لاحتساب المقياس ومدخلات العملية الحسابية، بما في ذلك قيود الطريقة التي تم استخدامها والافتراضات المهمة التي تم وضعها.
- 51 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات بشأن المستهدفات التي وضعتها لمتابعة التقدم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وأي مستهدفات يتعين عليها الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح. ويجب على المنشأة الإفصاح عمّا يلي فيما يخص كل مستهدف:
- (أ) المقياس المستخدم لوضع المستهدف ومتابعة التقدم في الوصول إليه؛
- (ب) المستهدف الخاص، الكمي أو النوعي، الذي وضعته المنشأة أو الذي يتعين عليها الوفاء به؛
- (ج) الفترة التي ينطبق خلالها المستهدف؛
- (د) الفترة الأساس التي يتم قياس التقدم ابتداءً منها؛
- (هـ) أي مراحل إنجاز ومستهدفات أولية؛
- (و) مستوى الأداء في تحقيق كل مستهدف مع تقديم تحليل للاتجاهات السائدة أو التغيرات في أداء المنشأة؛
- (ز) أي تعديلات تمت على المستهدف مع تقديم تفسير لتلك التعديلات.
- 52 يجب الاتساق على مدار الوقت في تعريف المقاييس واحتسابها، بما في ذلك المقاييس المستخدمة لوضع مستهدفات المنشأة ومتابعة التقدم في الوصول إليها. وفي حال إعادة تعريف أحد المقاييس أو استبداله، فيجب على المنشأة تطبيق الفقرة ب52.
- 53 يجب على المنشأة تسمية المقاييس والمستهدفات، وتعريفها، باستخدام أسماء وأوصاف معبرة وواضحة ودقيقة.

المتطلبات العامة

مصادر الإرشادات

- التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة
- 54 عند التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة، يجب على المنشأة تطبيق المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة.
- 55 إضافة إلى المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة:
- (أ) يجب على المنشأة الرجوع إلى *موضوعات الإفصاح الواردة في المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)*، والنظر في إمكانية تطبيقها. وقد تخلص المنشأة إلى أن موضوعات الإفصاح في تلك المعايير لا يمكن تطبيقها في ظروف المنشأة.

(ب) قد تلجأ المنشأة إلى المصادر الآتية وتتنظر في إمكانية تطبيقها:

- (1) إرشادات التطبيق للإفصاحات المتعلقة بالمياه وفقاً لإطار مجلس معايير الإفصاحات المتعلقة بالمناخ (CDSB) وإرشادات التطبيق للإفصاحات المتعلقة بالتنوع الحيوي وفقاً لإطار مجلس معايير الإفصاحات المتعلقة بالمناخ (يُشار إليهما معاً بلفظ "إرشادات التطبيق لإطار مجلس معايير الإفصاحات المتعلقة بالمناخ)؛
- (2) أحدث إصدارات الهيئات الأخرى المعنية بوضع المعايير التي تهدف متطلباتها إلى الوفاء بحاجة مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام إلى المعلومات؛
- (3) المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي تعرفت عليها المنشآت التي تعمل في نفس الصناعة أو المنطقة الجغرافية.

تحديد متطلبات الإفصاح المنطبقة

56 عند تحديد متطلبات الإفصاح المنطبقة بشأن مخاطر أو فرص معينة فيما يتعلق بالاستدامة يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة، يجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة الذي ينطبق على وجه الخصوص على تلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة.

57 في حال عدم وجود معايير دولية لإفصاحات الاستدامة تنطبق على وجه الخصوص على مخاطر أو فرص معينة فيما يتعلق بالاستدامة، فإن المنشأة يجب عليها ممارسة الاجتهاد لتحديد المعلومات التي:

(أ) تُعد ملائمة للقرارات التي يتخذها مستخدمو التقارير المالية ذات الغرض العام؛

(ب) تُعبّر بصدق عن تلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة.

58 عند ممارسة الاجتهاد الموضح في الفقرة 57:

(أ) يجب على المنشأة الرجوع إلى المقاييس المرتبطة بموضوعات الإفصاح الواردة في المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة، والنظر في إمكانية تطبيقها. وقد تخلص المنشأة إلى أن المقاييس المنصوص عليها في تلك المعايير لا يمكن تطبيقها في ظروف المنشأة.

(ب) قد تلجأ المنشأة إلى المصادر الآتية وتتنظر في إمكانية تطبيقها، طالما أنها لا تتعارض مع المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة:

(1) إرشادات التطبيق لإطار مجلس معايير الإفصاحات المتعلقة بالمناخ؛

(2) أحدث إصدارات الهيئات الأخرى المعنية بوضع المعايير التي تهدف متطلباتها إلى الوفاء بحاجة مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام إلى المعلومات؛

(3) المعلومات، بما فيها المقاييس، التي أفصحت عنها المنشآت التي تعمل في نفس الصناعة أو المنطقة الجغرافية.

(ج) قد تلجأ المنشأة إلى المصادر المنصوص عليها في الملحق ج وتتنظر في إمكانية تطبيقها، طالما أنها تساعد المنشأة في تحقيق هدف هذا المعيار (انظر الفقرات 1-4) ولا تتعارض مع المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة.

الإفصاح عن المعلومات بشأن مصادر الإرشادات

59 يجب على المنشأة تحديد:

- (أ) المعايير والإصدارات وممارسات الصناعة ومصادر الإرشادات الأخرى الخاصة التي طبقها المنشأة أثناء إعداد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك عند الاقتضاء، تحديد موضوعات الإفصاح الواردة في المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة؛
- (ب) الصناعات المنصوص عليها في المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة أو المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة أو مصادر الإرشادات الأخرى التي تتعلق بصناعة يعينها التي طبقها المنشأة أثناء إعداد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك أثناء تحديد المقاييس المنطبقة.

مكان الإفصاحات

- 60 يتعين على المنشأة تقديم الإفصاحات التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة ضمن أجزاء تقاريرها المالية ذات الغرض العام.
- 61 مع مراعاة أية لوائح أو متطلبات أخرى تنطبق على المنشأة، فإن التقارير المالية ذات الغرض العام تضم العديد من الأماكن المحتملة التي يمكن للمنشأة الإفصاح فيها عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة. ويمكن إدراج الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة في تعليقات الإدارة أو تقرير آخر مشابه عندما يشكل ذلك جزءاً من التقارير المالية ذات الغرض العام للمنشأة. وتُعد تعليقات الإدارة أو التقارير الأخرى المشابهة لها من التقارير المطلوبة في العديد من الدول. وقد تُعرف أو يتم إدراجها في تقارير بأسماء مختلفة، مثل "تقرير الإدارة" أو "مناقشات وتحليلات الإدارة" أو "الاستعراض التشغيلي والمالي" أو "التقرير المتكامل" أو "التقرير الاستراتيجي".
- 62 يجوز للمنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة في نفس مكان المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للوفاء بمتطلبات أخرى، مثل المعلومات التي تتطلبها السلطات التنظيمية. ويجب على المنشأة التأكد من أن الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة قابلة للتحديد بشكل واضح وأنها غير محجوبة بسبب تلك المعلومات الإضافية (انظر الفقرة ب27).
- 63 يجوز تضمين المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة عن طريق الإحالة المرجعية إلى تقرير آخر نشرته المنشأة. وإذا قامت المنشأة بتضمين المعلومات عن طريق الإحالة المرجعية، فيجب عليها تطبيق متطلبات الفقرات ب45-ب47.

توقيت التقرير

- 64 يجب على المنشأة التقرير عن إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة في نفس الوقت مع قوائمها المالية ذات العلاقة. ويجب أن تغطي الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة نفس فترة التقرير التي تغطيها القوائم المالية ذات العلاقة.
- 65 تقوم المنشأة في الظروف الاعتيادية بإعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة لفترة 12 شهراً. ومع ذلك، تفضل بعض المنشآت، لأسباب عملية، أن يكون تقريرها عن فترة 52 أسبوعاً على سبيل المثال. ولا يمنع هذا المعيار تلك الممارسة.
- 66 عندما تغير المنشأة نهاية فترة تقريرها وتقدم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة لفترة أطول من 12 شهراً أو أقصر، يجب عليها الإفصاح عما يلي:

(أ) الفترة التي تغطيها الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة؛

(ب) السبب في استخدام فترة أطول أو أقصر؛

(ج) حقيقة أن المبالغ المفصح عنها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة ليست قابلة للمقارنة بشكل كامل.

- 67 إذا حصلت المنشأة على معلومات بشأن الظروف التي كانت قائمة في نهاية فترة التقرير بعد نهاية فترة التقرير ولكن قبل التاريخ المعتمد لإصدار الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، فيجب على المنشأة تحديث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الظروف في ضوء المعلومات الجديدة.

68 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات بشأن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تقع بعد نهاية فترة التقرير، ولكن قبل التاريخ المعتمد لإصدار الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، إذا كان عدم الإفصاح عن تلك المعلومات يمكن التوقع بدرجة معقولة أنه قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام على أساس تلك التقارير.

69 لا يحدد هذا المعيار بشكل ملزم المنشآت التي يتعين عليها تقديم إفصاحات مالية أولية فيما يتعلق بالاستدامة، أو معدل تكرار تقديم هذه الإفصاحات، أو المهلة المتاحة لتقديمها من نهاية الفترة الأولية. ومع ذلك، فقد تقوم الحكومات والسلطات المنظمة للأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية بمطالبة المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية التي تمثل ديناً أو حقوق ملكية في سوق عامة بأن تنشر تقارير مالية أولية ذات غرض عام. وإذا كانت المنشأة مطالبة بنشر إفصاحات مالية أولية فيما يتعلق بالاستدامة، أو إذا قامت المنشأة بذلك عن اختيار منها، وفقاً للمعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة، فيجب عليها تطبيق الفقرة ب48.

المعلومات المقارنة

70 ما لم يسمح أو يتطلب معيار آخر من المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة خلاف ذلك، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات مقارنة فيما يخص الفترة السابقة لجميع الكميات المفصوح عنها في فترة التقرير. ويجب على المنشأة الإفصاح أيضاً عن معلومات مقارنة للمعلومات المالية السردية والوصفية المتعلقة بالاستدامة إذا كانت تلك المعلومات ستفيد في فهم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة خلال فترة التقرير (انظر الفقرات ب49-ب59).

71 قد تتعلق الكميات المقرر عنها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، على سبيل المثال، بالمقاييس والمستهدفات أو بالتأثيرات المالية الحالية والمتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.

النص على الالتزام

72 يجب على المنشأة التي تلتزم في إعداد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة بجميع متطلبات المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة أن تنص صراحةً ودون تحفظ على هذا الالتزام. ولا يجوز للمنشأة وصف الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة بأنها ملتزمة بالمعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة ما لم تكن ملتزمة بجميع متطلبات تلك المعايير.

73 يُعفي هذا المعيار المنشأة من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة إذا كانت الأنظمة أو اللوائح تحظر على المنشأة الإفصاح عن تلك المعلومات (انظر الفقرة ب33). ويُعفي هذا المعيار المنشأة أيضاً من الإفصاح عن المعلومات بشأن الفرص المتعلقة بالاستدامة التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة إذا كانت تلك المعلومات ذات حساسية تجارية على النحو الموضح في هذا المعيار (انظر الفقرات ب34-ب37). ولا تُمنع المنشأة التي تستخدم هذه الإعفاءات من الإقرار بالالتزامها بالمعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة.

الاجتهادات وحالات عدم التأكد والأخطاء

الاجتهادات

74 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات لتمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم الاجتهادات التي مارسها المنشأة أثناء إعداد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة، علاوةً على تلك التي انطوت على تقديرات للمبالغ (انظر الفقرة 77)، والتي كان لها الأثر الأكبر على المعلومات المُضمَّنة في تلك الإفصاحات.

75 أثناء إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، تمارس المنشأة اجتهادات متنوعة، علاوةً على تلك التي تنطوي على تقديرات، يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على المعلومات المقرر عنها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة. وعلى سبيل المثال، تمارس المنشأة الاجتهادات عند القيام بما يلي:

- (أ) التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة؛
- (ب) تحديد مصادر الإرشادات التي سيتم تطبيقها وفقاً للفقرات 54-58؛
- (ج) تحديد المعلومات ذات الأهمية النسبية التي سيتم تضمينها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة؛
- (د) تقييم ما إذا كان ثمة حدث أو تغير في الظروف يُعد مهماً ويتطلب إعادة تقييم نطاق جميع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة المتأثرة به على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة (انظر الفقرة ب 11).

76 قد تتطلب معايير دولية أخرى لإفصاحات الاستدامة الإفصاح عن بعض من المعلومات التي كان سيتعين على المنشأة الإفصاح عنها على أية حال وفقاً للفقرة 74.

عدم التأكد المحيط بالقياس

77 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات لتمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم حالات عدم التأكد الأكثر أهمية التي لها تأثير على المبالغ المقرر عنها في إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة.

78 يجب على المنشأة:

- (أ) تحديد المبالغ التي أفصحت عنها التي يحيط بقياسها مستوى مرتفع من عدم التأكد؛
- (ب) فيما يتعلق بكل مبلغ من المبالغ المحددة في الفقرة 78(أ)، الإفصاح عن معلومات بشأن ما يلي:
- (1) مصادر عدم التأكد المحيط بالقياس -على سبيل المثال، اعتماد المبلغ على ناتج حدث مستقبلي أو أسلوب قياس أو مدى توفر وجودة البيانات التي يتم الحصول عليها من سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة؛

(2) الافتراضات والقيم التقريبية والاجتهادات التي وضعتها المنشأة أثناء قياس المبلغ.

79 عند عدم إمكانية القياس المباشر للمبالغ المقرر عنها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والقدرة فقط على تقديرها، تنشأ حالة من عدم التأكد تحيط بقياسها. وفي بعض الحالات، ينطوي التقدير على افتراضات بشأن أحداث مستقبلية محتملة ذات نواتج غير مؤكدة. ويُعد استخدام التقديرات المعقولة جزءاً أساسياً من إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، ولا يقوّض هذا من فائدة المعلومات إذا كانت التقديرات موصوفة ومشروحة بشكل دقيق. وحتى ارتفاع مستوى عدم التأكد المحيط بالقياس لا يمنع بالضرورة مثل هذا التقدير من تقديم معلومات مفيدة.

80 يتعلق مطلب الفقرة 77، الذي يقضي بأن توضح المنشأة عن معلومات بشأن حالات عدم التأكد التي لها تأثير على المبالغ المقرر عنها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، بالتقديرات التي تتطلب الاجتهادات الأكثر صعوبة أو عدم موضوعية أو تعقيداً من جانب المنشأة. وكلما زاد عدد المتغيرات والافتراضات، ارتفعت درجة عدم الموضوعية والتعقيد في تلك الاجتهادات، وارتفعت بالتالي حالة عدم التأكد التي لها تأثير على المبالغ المقرر عنها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة.

81 يتباين نوع ومدى المعلومات التي قد يلزم المنشأة الإفصاح عنها تبعاً لطبيعة المبلغ المقرر عنه في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة -مصادر حالة عدم التأكد والعوامل التي تسهم فيها وغيرها من الظروف. ومن أمثلة أنواع المعلومات التي قد يلزم المنشأة الإفصاح عنها:

- (أ) طبيعة الافتراض أو المصدر الآخر لحالة عدم التأكد المحيطة بالقياس؛

- (ب) مدى حساسية المبلغ المفصح عنه للطرق والافتراضات والتقديرات التي يستند إليها احتسابه، بما في ذلك أسباب تلك الحساسية؛
- (ج) الاتضاح المتوقع لحالة عدم التأكد ومدى النواتج المحتملة بدرجة معقولة للمبلغ المفصح عنه؛
- (د) شرح للتغيرات التي تمت على الافتراضات السابقة بخصوص المبلغ المفصح عنه، في حال استمرار حالة عدم التأكد.
- 82 قد تتطلب معايير دولية أخرى لإفصاحات الاستدامة الإفصاح عن بعض من المعلومات التي كان سيتعين على المنشأة الإفصاح عنها على أية حال وفقاً للفقرتين 77 و78.
- ### الأخطاء
- 83 يجب على المنشأة تصحيح الأخطاء الجوهرية للفترات السابقة عن طريق إعادة عرض المبالغ المقارنة للفترة (الفترات) السابقة المفصح عنها ما لم يكن القيام بذلك غير ممكن عملياً.
- 84 أخطاء الفترات السابقة هي الإغفالات والتحريرات في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة. وتنشأ هذه الأخطاء عن عدم استخدام، أو سوء استخدام، المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها التي:
- (أ) كانت متاحة أثناء اعتماد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بتلك الفترات للإصدار؛
- (ب) يمكن التوقع بدرجة معقولة أنه قد تم الحصول عليها وتم مراعاتها عند إعداد تلك الإفصاحات.
- 85 يختلف تصحيح الأخطاء عن التغييرات في التقديرات. والتقديرات هي قيم تقريبية قد يلزم المنشأة تنقيحها عند معرفة المزيد من المعلومات عنها.
- 86 إذا تعرفت المنشأة على خطأ جوهري في إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة لفترة سابقة، فيجب عليها تطبيق الفقرات ب55-ب59.

الملحق أ المصطلحات المعروفة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار وله نفس القوة التي تحظى بها سائر أجزائه.

<p>منظومة المنشأة لتحويل المدخلات من خلال أنشطتها إلى مخرجات ونواتج تهدف إلى تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمنشأة وتحقيق القيمة للمنشأة، ومن ثم، توليد التدفقات النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل.</p>	<p>نموذج الأعمال</p>
<p>خطر محدد أو فرصة محددة فيما يتعلق بالاستدامة بناءً على الأنشطة التي تمارسها المنشآت في صناعة بعينها على النحو الموضح في المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة أو المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة.</p>	<p>موضوع الإفصاح</p>
<p>التقارير التي تقدم معلومات مالية عن المنشأة المعدة للتقرير والتي تفيد المستخدمين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتوفير الموارد للمنشأة. وتشتمل تلك القرارات على قرارات تتعلق بما يلي:</p> <p>(أ) شراء أو بيع أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين أو الاحتفاظ بها؛ أو</p> <p>(ب) تقديم أو بيع القروض وأشكال الائتمان الأخرى؛ أو</p> <p>(ج) ممارسة الحقوق في التصويت على تصرفات إدارة المنشأة التي تؤثر على استخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة، أو التأثير على مثل تلك التصرفات بأية صورة أخرى.</p> <p>وتشتمل التقارير المالية ذات الغرض العام -على سبيل المثال لا الحصر- على القوائم المالية ذات الغرض العام والإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة.</p>	<p>التقارير المالية ذات الغرض العام</p>
<p>المعايير التي تحمل ذلك الاسم الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB).</p>	<p>المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة</p>
<p>يعدّ تطبيق متطلب ما غير ممكن عملياً عندما لا تستطيع المنشأة تطبيقه بعد بذل جميع الجهود المعقولة للقيام بذلك.</p>	<p>غير ممكن عملياً</p>
<p>في سياق الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أن إغفال ذكر تلك المعلومات أو تحريفها أو حججها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام على أساس تلك التقارير، التي تشتمل على القوائم المالية والإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والتي تقدم معلومات عن منشأة معدة للتقرير بعينها.</p>	<p>المعلومات ذات الأهمية النسبية</p>
<p>المستثمرون والمقرضون والدائنون الآخرون، الحاليون منهم والمحتملون.</p>	<p>المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام (المستخدمون الرئيسيون)</p>
<p>المنشأة المطالبة بإعداد، أو التي تختار إعداد، القوائم المالية ذات الغرض العام.</p>	<p>المنشأة المعدة للتقرير</p>
<p>آلية لمعرفة وتقييم مدى النواتج المحتملة لأحداث مستقبلية في ظل حالات من عدم التأكد.</p>	<p>تحليل السيناريوهات</p>

الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة	شكل معين من أشكال التقارير المالية ذات الغرض العام التي تقدم معلومات عن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة المعدة للتقرير التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة أو قدرتها على الحصول على التمويل أو على تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، بما في ذلك معلومات عن حوكمة المنشأة واستراتيجيتها وإدارتها للمخاطر فيما يتعلق بتلك المخاطر والفرص، والمقاييس والمستهدفات ذات العلاقة.
مستخدمو التقارير المالية ذات الغرض العام (المستخدمون)	انظر المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام (المستخدمون الرئيسيون). تصف هذه التعريفات نفس فئة المستخدمين.
سلسلة القيمة	المدى الكامل من التفاعلات والموارد والعلاقات المتعلقة بنموذج أعمال المنشأة المعدة للتقرير والبيئة الخارجية التي تعمل فيها.
	وتضم سلسلة القيمة التفاعلات والموارد والعلاقات التي تستخدمها وتعتمد عليها المنشأة لتطوير منتجاتها أو خدماتها بدءاً من مرحلة المفهوم ووصولاً إلى التسليم والاستهلاك ونهاية العمر، بما في ذلك التفاعلات والموارد والعلاقات في العمليات التشغيلية للمنشأة، مثل الموارد البشرية؛ وتلك الممتدة عبر قنوات الإمداد والتسويق والتوزيع، مثل توريد المواد والخدمات، وبيع وتسليم المنتجات والخدمات؛ والبيئات التمويلية والجغرافية والجيوسياسية والتنظيمية التي تعمل فيها المنشأة.

الملحق ب إرشادات التطبيق

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار وله نفس القوة التي تحظى بها سائر أجزائه.

المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة (الفقرتان 11 و12)

- ب1 يتطلب هذا المعيار أن توضح المنشأة عن معلومات بشأن جميع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة أو قدرتها على الحصول على التمويل أو على تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل (يُشار إلى ذلك بلفظ "المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة") (انظر الفقرة 3).
- ب2 تنشأ المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة من التفاعلات بين المنشأة وأصحاب المصلحة والمجتمع والاقتصاد والبيئة الطبيعية على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة. وتنتج هذه التفاعلات -التي قد تكون مباشرة وغير مباشرة- عن تشغيل نموذج أعمال المنشأة لتحقيق أغراضها الاستراتيجية وعن البيئة الخارجية التي تعمل فيها المنشأة. وتحدث هذه التفاعلات داخل منظومة مترابطة، تعتمد خلالها المنشأة على الموارد والعلاقات على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بها لتوليد التدفقات النقدية، وتؤثر خلالها المنشأة كذلك على تلك الموارد والعلاقات من خلال أنشطتها ومخرجاتها -مما يسهم في الحفاظ على تلك الموارد والعلاقات وتجديدها وتنميتها، أو يسهم في تدهور حالتها واستنزافها. وقد ينشأ عن هذه الآثار وصور الاعتمادية مخاطر وفرص تتعلق بالاستدامة يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة وقدرتها على الحصول على التمويل وعلى تكلفة رأس المال على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- ب3 على سبيل المثال، إذا كان نموذج أعمال المنشأة يعتمد على مورد طبيعي -مثل المياه- فإن المنشأة قد تؤثر وتتأثر أيضاً بجودة ذلك المورد ومدى توفره والقدرة على تحمل تكاليفه. وعلى وجه الخصوص، قد يؤدي تدهور حالة ذلك المورد أو استنزافه -بما في ذلك نتيجة لأنشطة المنشأة نفسها وغيرها من العوامل- إلى خطر تعطيل العمليات التشغيلية للمنشأة وقد يؤثر ذلك على نموذج أعمال المنشأة أو استراتيجيتها مما قد يؤثر سلباً في النهاية على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي. وفي المقابل، فإن تجديد ذلك المورد والحفاظ عليه -بما في ذلك نتيجة لأنشطة المنشأة نفسها وغيرها من العوامل- قد يؤثر إيجاباً على المنشأة. وبالمثل، إذا كانت المنشأة تعمل في سوق شديدة التنافسية وتحتاج إلى أيدي عاملة فائقة التخصص لتحقيق أغراضها الاستراتيجية، فإن نجاح المنشأة في المستقبل من المرجح أن يعتمد على قدرة المنشأة على استقطاب تلك الموارد واستبقائها. وفي الوقت نفسه، ستعتمد تلك القدرة في جانب منها على ممارسات المنشأة المتعلقة بالعمالة -مثل ما إذا كانت المنشأة تستثمر في تدريب الموظفين وراحتهم- وعلى مستويات رضا الموظفين وارتباطهم بالعمل واستبقائهم. وتوضح هذه الأمثلة العلاقة الوثيقة بين القيمة التي تحققها أو تصونها المنشأة للآخرين، أو القيمة التي تبدها، وقدرة المنشأة على النجاح وتحقيق أهدافها.
- ب4 قد تأخذ الموارد والعلاقات التي تعتمد عليها المنشأة والتي تؤثر عليها من خلال أنشطتها ومخرجاتها أشكالاً عديدة، مثل الموارد والعلاقات الطبيعية أو الصناعية أو الفكرية أو البشرية أو الاجتماعية أو المالية. وقد تكون تلك الموارد والعلاقات داخلية، مثل الأيدي العاملة للمنشأة أو معرفتها الفنية أو ألياتها التنظيمية، أو خارجية، مثل المواد والخدمات التي يلزم المنشأة الوصول إليها أو علاقات المنشأة مع الموردين والموزعين والعملاء. وتشمل الموارد والعلاقات أيضاً، على سبيل المثال لا الحصر، الموارد والعلاقات التي يتم إثباتها أصولاً في القوائم المالية للمنشأة.
- ب5 إن صور اعتمادية المنشأة وأثارها لا تقتصر على الموارد والعلاقات المباشرة للمنشأة، بل إنها ترتبط أيضاً بالموارد والعلاقات على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة. وعلى سبيل المثال، قد ترتبط تلك الآثار وصور الاعتمادية بقنوات الإمداد والتوزيع الخاصة بالمنشأة؛ والتأثيرات الناتجة عن استهلاك منتجات المنشأة والتخلص منها؛ ومصادر تمويل المنشأة واستثماراتها، بما في ذلك الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة. وإذا كان شركاء أعمال المنشأة على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بها يواجهون مخاطر وفرصاً تتعلق بالاستدامة، فإن ذلك قد يعرض المنشأة تلقائياً لعواقب وتبعات خاصة بها.

التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة

ب6 يجب على المنشأة استخدام جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة لها في تاريخ التقرير دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما (انظر الفقرات ب8-ب10):

(أ) للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة؛

(ب) لتحديد نطاق سلسلة القيمة، بما في ذلك مدى اتساعها وتكوينها، فيما يتعلق بكل من تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.

ب7 عند التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة، يجب على المنشأة تطبيق متطلبات الفقرتين 54 و55 بشأن مصادر الإرشادات.

المعلومات المعقولة والمؤيدة

ب8 يجب أن تتناول المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تستخدمها المنشأة في إعداد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة العوامل التي تختص بها المنشأة إضافة إلى الظروف العامة في البيئة الخارجية. وفي بعض الحالات -كما في التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة- تشمل المعلومات المعقولة والمؤيدة المعلومات التي تتعلق بكل من الأحداث السابقة والظروف الحالية والتنبؤات بشأن الظروف المستقبلية. وقد تنص المعايير الدولية الأخرى لإفصاحات الاستدامة على ما يُعدّ معلومات معقولة ومؤيدة في حالات خاصة.

ب9 يجوز للمنشأة استخدام مصادر بيانات متعددة، قد تكون داخلية أو خارجية. وتشمل مصادر البيانات المحتملة آليات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة؛ والتجارب السائدة في الصناعة وبين مجموعة النظراء؛ والتصنيفات والتقارير والإحصاءات الخارجية. وتُعدّ المعلومات التي تستخدمها المنشأة في إعداد قوائمها المالية وتشغيل نموذج أعمالها ووضع استراتيجيتها وإدارة مخاطرها وفرصها من المعلومات المتاحة للمنشأة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

ب10 لا يلزم المنشأة إجراء بحث شامل عن المعلومات لأجل التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة. ويعتمد تقييم ما يُعدّ تكلفة لا مبرر لها أو جهداً لا مبرر له على الظروف التي تخص المنشأة ويتطلب ذلك النظر بشكل متوازن في التكاليف والجهود التي تتحملها المنشأة والمنافع التي تعود على المستخدمين الرئيسيين من المعلومات الناتجة. وقد يتغير ذلك التقييم بمرور الوقت بتغير الظروف.

إعادة تقييم نطاق المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على امتداد سلسلة القيمة

ب11 عند وقوع حدث مهم أو تغير مهم في الظروف، يجب على المنشأة إعادة تقييم نطاق جميع المخاطر والفرص المتأثرة المتعلقة بالاستدامة على امتداد سلسلة القيمة. وقد يقع الحدث المهم أو التغير المهم في الظروف دون أن تكون المنشأة منخرطة في ذلك الحدث أو ذلك التغير في الظروف أو نتيجة لتغير فيما تقيمه المنشأة على أنه مهم لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام. وعلى سبيل المثال، قد تشمل تلك الأحداث المهمة أو التغيرات المهمة في الظروف:

(أ) التغيرات المهمة في سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة (على سبيل المثال، قيام أحد الموردين في سلسلة القيمة بإجراء تغيير يبدل بدرجة كبيرة انبعاثاته من غازات الاحتباس الحراري)؛

(ب) التغييرات المهمة في نموذج أعمال المنشأة أو أنشطتها أو هيكلها المؤسسي (على سبيل المثال، حدوث اندماج أو استحواذ يوسع سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة)؛

(ج) التغييرات المهمة في تعرض المنشأة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة (على سبيل المثال، تأثر أحد الموردين في سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة بسن لوائح جديدة لم تكن ضمن توقعات المنشأة).

ب12 يُسمح للمنشأة، دون اشتراط عليها، أن تعيد تقييم نطاق أي مخاطر أو فرص تتعلق بالاستدامة على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بها بمعدل أكثر تكراراً مما تتطلبه الفقرة ب11.

الأهمية النسبية (الفقرات 17-19)

ب13 تتطلب الفقرة 17 من المنشأة الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة. ويتم الحكم على الأهمية النسبية للمعلومات من منظور ما إذا كان إغفال ذكر تلك المعلومات أو تحريفها أو حججها يمكن التوقع بدرجة معقولة أنه قد يؤثر على قرارات المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ذات الغرض العام، التي تقدم معلومات عن منشأة معدة للتقرير بعينها.

ب14 تتعلق قرارات المستخدمين الرئيسيين بتوفير الموارد للمنشأة وتشتمل على قرارات بشأن ما يلي:

(أ) شراء أو بيع أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين أو الاحتفاظ بها؛ أو

(ب) تقديم أو بيع القروض وأشكال الائتمان الأخرى؛ أو

(ج) ممارسة الحقوق في التصويت على تصرفات إدارة المنشأة التي تؤثر على استخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة، أو التأثير على مثل تلك التصرفات بأية صورة أخرى.

ب15 تعتمد القرارات الموضحة في الفقرة ب14 على توقعات المستخدمين الرئيسيين بشأن العوائد، مثل توزيعات الأرباح أو مدفوعات رأس المال والفائدة أو الزيادات في أسعار السوق. وتعتمد تلك التوقعات على تقييم المستخدمين الرئيسيين لمبلغ صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة إلى المنشأة، وتوقيتها ومدى عدم التأكد المحيط بها، وعلى تقييمهم مدى الرعاية التي توليها إدارة المنشأة وهيئتها أو أفرادها المسؤولون عن الحوكمة للموارد الاقتصادية الخاصة بالمنشأة.

ب16 يتطلب تقييم ما إذا كانت المعلومات من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون النظر في صفات هؤلاء المستخدمين وظروف المنشأة نفسها.

ب17 يتم إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة للمستخدمين الرئيسيين الذين تتوفر لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية، والذين يقومون بقراءة المعلومات وتحليلها بعناية. وحتى المستخدمون واسعو المعرفة والمجتهدون قد يحتاجون أحياناً إلى الاستعانة بأحد المستشارين لفهم المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة.

ب18 قد يكون للمستخدمين الرئيسيين احتياجات ورغبات مختلفة، وأحياناً متضاربة، من المعلومات. وقد تتطور أيضاً احتياجات المستخدمين الرئيسيين من المعلومات بمرور الوقت. وتهدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة إلى الوفاء بالاحتياجات المشتركة للمستخدمين الرئيسيين من المعلومات.

تحديد المعلومات ذات الأهمية النسبية

ب19 تُعد الاجتهادات بشأن الأهمية النسبية أمراً يخص المنشأة. وبالتالي، لا يُعيّن هذا المعيار أي حدود للأهمية النسبية، ولا يحدد بشكل مسبق ما يمكن أن يكون ذا أهمية نسبية في موقف بعينه.

ب20 لتحديد المعلومات ذات الأهمية النسبية بشأن مخاطر أو فرص معينة فيما يتعلق بالاستدامة، يجب على المنشأة ابتداءً تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة الذي ينطبق على وجه الخصوص على تلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة. وفي حال عدم وجود معيار دولي لإفصاحات الاستدامة ينطبق على وجه الخصوص على مخاطر أو فرص معينة فيما يتعلق بالاستدامة، يجب على المنشأة تطبيق المتطلبات التي تتناول مصادر الإرشادات في الفقرتين 57 و58. وتنص تلك المصادر على معلومات، من بينها مقاييس، قد تكون ملائمة لمخاطر أو فرص معينة فيما يتعلق بالاستدامة أو ملائمة لصناعة معينة أو في ظروف محددة.

ب21 يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت المعلومة التي يتم تحديدها بتطبيق الفقرة ب20 تُعد ذات أهمية نسبية، سواءً بمفردها أو عند اقترانها بغيرها من المعلومات، في سياق إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة ككل. وعند تقييم ما إذا كانت المعلومات تُعد ذات أهمية نسبية، يجب على المنشأة مراعاة العوامل الكمية والنوعية على السواء. وعلى سبيل المثال، قد تراعي المنشأة حجم وطبيعة تأثير المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة على المنشأة.

ب22 في بعض الحالات، تتطلب المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة الإفصاح عن معلومات بشأن الأحداث المستقبلية المحتملة ذات النواتج غير المؤكدة. وعند الاجتهاد بشأن ما إذا كانت المعلومات بشأن تلك الأحداث المستقبلية المحتملة تُعد ذات أهمية نسبية، يجب على المنشأة النظر فيما يلي:

(أ) التأثيرات المحتملة للأحداث على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها ومدى عدم التأكد المحيط بها، على المدى القصير والمتوسط والطويل (يُشار إلى ذلك بلفظ "النتائج المحتمل")؛

(ب) مدى النواتج المحتملة واحتمالية تحقق النواتج ضمن ذلك المدى.

ب23 عند النظر في النواتج المحتملة، يجب على المنشأة مراعاة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة. وترتفع احتمالية الحكم على المعلومات المتعلقة بحدث مستقبلي محتمل بأنها ذات أهمية نسبية إذا كانت التأثيرات المحتملة مهمة وكان من المرجح وقوع الحدث. ومع ذلك، يجب على المنشأة أيضاً النظر فيما إذا كانت المعلومات المتعلقة بالنواتج المنخفضة الاحتمالية والمرتفعة الأثر قد تُعد ذات أهمية نسبية سواءً بمفردها أو عند اقترانها بالمعلومات المتعلقة بالنواتج المنخفضة الاحتمالية والمرتفعة الأثر. وعلى سبيل المثال، قد تكون المنشأة معرضة للعديد من المخاطر المتعلقة بالاستدامة، التي قد يتسبب كل منها في حدوث نفس نوع العطل -مثل تعطل سلسلة الإمداد الخاصة بالمنشأة- وقد لا تكون المعلومات المتعلقة بمصدر معين من مصادر الخطر ذات أهمية نسبية إذا كان العطل الناتج عن ذلك المصدر من المستبعد حدوثه. ومع ذلك، قد تكون المعلومات المتعلقة بالخطر الكلي -خطر تعطل سلسلة الإمداد الناتج عن جميع المصادر- ذات أهمية نسبية.

ب24 إذا كان ثمة حدث مستقبلي محتمل من المتوقع أن يؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة، ولكن بعد مضي عدة سنوات، فإن المعلومات المتعلقة بذلك الحدث تقل عادةً احتمالية الحكم بأنها ذات أهمية نسبية عن المعلومات المتعلقة بالأحداث المستقبلية المحتملة التي لها تأثيرات مشابهة ولكن من المتوقع أن تحدث في وقت أقرب. ومع ذلك، فإنه في بعض الظروف يمكن التوقع بدرجة معقولة أن ثمة معلومة قد تؤثر على قرارات المستخدمين الرئيسيين بغض النظر عن حجم التأثيرات المحتملة للحدث المستقبلي أو توقيت ذلك الحدث. وعلى سبيل المثال، قد يحدث هذا إذا كانت المعلومات المتعلقة بخطر معين أو فرصة معينة فيما يتعلق بالاستدامة تحظى بإمعان كبير من جانب المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ذات الغرض العام الخاصة بالمنشأة.

ب25 لا يلزم المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة إذا كانت تلك المعلومات غير ذات أهمية نسبية. وينطبق هذا حتى إذا احتوت المعايير على قائمة بمتطلبات محددة أو وصفها بأنها الحد الأدنى من المتطلبات.

ب26 يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات إضافية عندما يكون الالتزام بالمتطلبات المنطبقة على وجه الخصوص في المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة غير كافٍ لتمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على التدفقات النقدية للمنشأة وقدرتها على الحصول على التمويل وتكلفة رأس المال على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ب27 يجب على المنشأة تحديد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة بشكل واضح وتمييزها عن سائر المعلومات التي تقدمها (انظر الفقرة 62). ولا يجوز للمنشأة حجب المعلومات ذات الأهمية النسبية. وتكون المعلومات محجوبة إذا تم نقلها بطريقة تشبه في تأثيرها على المستخدمين الرئيسيين إغفال ذكر تلك المعلومات أو تحريفها. ومن أمثلة الظروف التي قد تؤدي إلى حجب المعلومات ذات الأهمية النسبية:

(أ) عدم تمييز المعلومات ذات الأهمية النسبية بوضوح عن المعلومات الإضافية التي ليست لها أهمية نسبية؛

(ب) الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، ولكن باستخدام لغة غامضة أو غير واضحة؛

- (ج) توزيع المعلومات ذات الأهمية النسبية بشأن أحد المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة عبر مختلف أجزاء الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة؛
- (د) التجميع غير المناسب للمعلومات غير المتشابهة؛
- (هـ) الفصل غير المناسب بين المعلومات المتشابهة؛
- (و) الحد من قابلية فهم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة نتيجة لإخفاء معلومات ذات أهمية نسبية بمعلومات أخرى غير مهمة نسبياً لدرجة أن يعجز المستخدمون الرئيسيون عن تحديد المعلومات ذات الأهمية النسبية.

ب28 يجب على المنشأة إعادة تقييم اجتهاداتها بشأن الأهمية النسبية في تاريخ كل تقرير لمراعاة التغير في الظروف والافتراضات. ونظراً للتغيرات في الظروف الخاصة بالمنشأة، أو في البيئة الخارجية، فإن بعض أنواع المعلومات المُضمَّنة في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة فيما يخص الفترات السابقة قد تصبح غير ذات أهمية نسبية. وعلى النقيض، قد تصبح بعض أنواع المعلومات التي لم يُفصح عنها في السابق ذات أهمية نسبية.

التجميع والتفصيل

ب29 عندما تطبق المنشأة المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة، يجب عليها النظر في جميع الحقائق والظروف وتحديد كيفية تجميع المعلومات وتفصيلها في إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة. ولا يجوز للمنشأة أن تقلل من قابلية فهم إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة بحجب المعلومات ذات الأهمية النسبية بمعلومات ليست لها أهمية نسبية أو بتجميع المعلومات ذات الأهمية النسبية غير المتشابهة مع بعضها.

ب30 لا يجوز للمنشأة تجميع المعلومات إذا كان القيام بذلك من شأنه أن يحجب معلومات ذات أهمية نسبية. ويجب تجميع المعلومات إذا كانت المعلومات ذات خصائص مشتركة ولا يجوز تجميعها إذا لم تكن ذات خصائص مشتركة. وقد يلزم المنشأة تفصيل المعلومات بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، على سبيل المثال، حسب الموقع الجغرافي أو مراعاةً للبيئة الجيوسياسية. وعلى سبيل المثال، لضمان عدم حجب المعلومات ذات الأهمية النسبية، قد يلزم المنشأة تفصيل المعلومات المتعلقة باستخدامها للمياه لأجل التمييز بين المياه المستمدة من المصادر الغنية والمياه المستمدة من المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي.

التفاعل مع الأنظمة أو اللوائح

ب31 قد تنص الأنظمة أو اللوائح على متطلبات تقضي بإفصاح المنشآت عن معلومات فيما يتعلق بالاستدامة في تقاريرها المالية ذات الغرض العام. وفي هذه الظروف، يُسمح للمنشأة بأن تُضمِّن في إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة معلومات للوفاء بالمتطلبات النظامية أو التنظيمية، حتى وإن لم تكن تلك المعلومات ذات أهمية نسبية. ومع ذلك، لا يجوز أن تحجب تلك المعلومات معلومات ذات أهمية نسبية.

ب32 يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية فيما يتعلق بالاستدامة، حتى وإن كانت الأنظمة أو اللوائح تسمح للمنشأة بعدم الإفصاح عن تلك المعلومات.

ب33 لا يلزم المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة إذا كانت الأنظمة أو اللوائح تحظر على المنشأة الإفصاح عن تلك المعلومات. وإذا أغفلت المنشأة ذكر معلومات ذات أهمية نسبية لذلك السبب، فيجب عليها تحديد نوع المعلومات التي لم يتم الإفصاح عنها وتوضيح مصدر ذلك التقييد.

المعلومات ذات الحساسية التجارية

- ب34 إذا حددت المنشأة أن ثمة معلومات بشأن الفرص المتعلقة بالاستدامة تُعد معلومات حساسة تجارياً في الظروف المحدودة الموضحة في الفقرة ب35، فإنه يُسمح للمنشأة بإغفال ذكر تلك المعلومات في إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة. ويُسمح بهذا الإغفال حتى وإن كانت المعلومات تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة وكانت المعلومات ذات أهمية نسبية.
- ب35 تكون المنشأة مؤهلة للإعفاء المنصوص عليه في الفقرة ب34 في الحالات الآتية وحدها دون غيرها:
- (أ) إذا كانت المعلومات بشأن الفرصة المتعلقة بالاستدامة غير متاحة بالفعل للعموم؛
- (ب) إذا كان الإفصاح عن تلك المعلومات يمكن التوقع بدرجة معقولة أنه سيضر على نحو بالغ المنافع الاقتصادية التي تستطيع المنشأة تحقيقها بتتبع الفرصة؛
- (ج) إذا حددت المنشأة أنه من المحال الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة -على سبيل المثال، بشكل مجمل- من شأنها أن تمكن المنشأة من الوفاء بأهداف متطلبات الإفصاح دون الإضرار على نحو بالغ بالمنافع الاقتصادية التي تستطيع المنشأة تحقيقها بتتبع الفرصة.
- ب36 إذا اختارت المنشأة استخدام الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة ب34، فيجب عليها القيام بما يلي فيما يخص كل معلومة تم إغفال ذكرها:
- (أ) الإفصاح عن حقيقة أنها استخدمت الإعفاء؛
- (ب) إعادة تقييم ما إذا كانت المعلومات مؤهلة للإعفاء في تاريخ كل تقرير.
- ب37 يُحظر على المنشأة استخدام الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة ب34 فيما يخص المخاطر المتعلقة بالاستدامة أو كأساس للتوسع في عدم الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة.

المنشأة المعدة للتقرير (الفقرة 20)

- ب38 تتطلب الفقرة 20 أن تكون الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة خاصة بنفس المنشأة المعدة للتقرير الصادر عنها القوائم المالية ذات العلاقة. وعلى سبيل المثال، تقدم القوائم المالية الموحدة المُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي معلومات عن المنشأة الأم والمنشآت التابعة لها على اعتبار أنها منشأة واحدة معدة للتقرير. وبالتالي، يجب أن تمكّن الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة لتلك المنشأة مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على التدفقات النقدية والقدرة على الحصول على التمويل وتكلفة رأس المال على المدى القصير والمتوسط والطويل للمنشأة الأم والمنشآت التابعة لها.

المعلومات المترابطة (الفقرات 21-24)

- ب39 تتطلب الفقرة 21 من المنشأة تقديم المعلومات بطريقة تمكّن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم الروابط سواءً بين البنود التي تتعلق بها المعلومات أو بين الإفصاحات التي تقدمها المنشأة في تقاريرها المالية ذات الغرض العام.
- ب40 تقدم المعلومات المترابطة نظرة معمقة على الروابط بين البنود التي تتعلق بها تلك المعلومات. وعلى سبيل المثال:
- (أ) في حال تتبع المنشأة لفرصة معينة فيما يتعلق بالاستدامة وأدى ذلك إلى زيادة في إيرادات المنشأة، ستصور المعلومات المترابطة تلك العلاقة بين استراتيجية المنشأة وأدائها المالي؛
- (ب) في حال قيام المنشأة بالمفاضلة بين اثنين من المخاطر المتعلقة بالاستدامة التي تتعرض لها واتخاذها إجراءً على أساس تقييم تلك المفاضلة، ستصور المعلومات المترابطة العلاقة بين تلك المخاطر واستراتيجية المنشأة؛

(ج) إذا ألزمت المنشأة نفسها بتحقيق مستهدف معين فيما يتعلق بالاستدامة، ولكن ذلك الإلزام لم يظهر تأثيره بعد في المركز المالي أو الأداء المالي للمنشأة بسبب عدم استيفاء ضوابط الإثبات المنطبقة، ستصور المعلومات المترابطة تلك العلاقة.

ب41 تشمل المعلومات المترابطة:

(أ) الربط بين مختلف أنواع المعلومات التي تتناول مخاطر أو فرصاً معينة تتعلق بالاستدامة، مثل:

- (1) الربط بين الإفصاحات بشأن الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر؛
- (2) الربط بين المعلومات السردية والمعلومات الكمية (بما في ذلك المقاييس والمستهدفات ذات العلاقة والمعلومات الواردة في القوائم المالية ذات العلاقة).

(ب) الربط بين الإفصاحات التي تتناول مختلف المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة. وعلى سبيل المثال، إذا قامت المنشأة بدمج إشرافها على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، فيجب عليها دمج الإفصاحات التي تتناول الحوكمة بدلاً من تقديم إفصاحات منفصلة بشأن الحوكمة لكل خطر أو فرصة فيما يتعلق بالاستدامة.

ب42 يستلزم الربط بين الإفصاحات، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم ما يلزم من الشروحات والإحالات المرجعية واستخدام بيانات وافتراضات ووحدات قياس متنسقة. وعند تقديم المعلومات المترابطة، يجب على المنشأة:

- (أ) شرح الروابط بين الإفصاحات بطريقة واضحة وموجزة؛
- (ب) تجنب التكرار غير الضروري إذا كانت المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة تتطلب الإفصاح عن نفس المعلومات؛
- (ج) الإفصاح عن معلومات بشأن الاختلافات المهمة بين البيانات والافتراضات المستخدمة في إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والبيانات والافتراضات المستخدمة في إعداد القوائم المالية ذات العلاقة.

ب43 على سبيل المثال، عند تقديم المعلومات المترابطة قد يلزم المنشأة توضيح التأثير، أو التأثير المحتمل، لاستراتيجيتها على قوائمها المالية والتخطيط المالي أو توضيح شكل العلاقة بين تلك الاستراتيجية والمقاييس التي تستخدمها المنشأة لقياس التقدم في تحقيق المستهدفات. وقد يلزم منشأة أخرى شرح كيف أن استخدامها للموارد الطبيعية أو كيف أن التغيرات في سلسلة إمدادها من الممكن أن يضح من مخاطرها وفرصها المتعلقة بالاستدامة، أو على النقيض يحد منها. وقد يلزم المنشأة ربط المعلومات المتعلقة باستخدامها للموارد الطبيعية أو التغيرات في سلسلة إمدادها بالمعلومات المتعلقة بالتأثيرات المالية الحالية أو المتوقعة على تكاليف الإنتاج الخاصة بالمنشأة واستجابتها الاستراتيجية للتخفيف من تلك المخاطر واستثماراتها ذات العلاقة في الأصول الجديدة. وقد يلزم المنشأة ربط المعلومات السردية بالمقاييس والمستهدفات ذات العلاقة والمعلومات الواردة في القوائم المالية ذات العلاقة.

ب44 من الأمثلة الأخرى للمعلومات المترابطة:

- (أ) شرح مجموع تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة واستراتيجية المنشأة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وعلى سبيل المثال، قد تواجه المنشأة انخفاضاً في الطلب على منتجاتها بسبب تفضيل المستهلكين للبدائل المنخفضة الكربون. وقد يلزم المنشأة توضيح كيف أن استجابتها الاستراتيجية، مثل إغلاق أحد مصانعها الرئيسية، من الممكن أن تؤثر على الأيدي العاملة لديها وعلى المجتمعات المحلية، وتأثير مثل ذلك الإغلاق على الأعمار الإنتاجية لأصولها وعلى تقييمات الهبوط في القيمة.
- (ب) وصف البدائل التي قامت المنشأة بتقويمها أثناء وضع استراتيجيتها استجابةً للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك وصف المفاضلات التي راعتها المنشأة بين تلك المخاطر والفرص (انظر الفقرة 33(ج)). وعلى سبيل المثال، قد يلزم المنشأة شرح التأثيرات المحتملة لقرارها بإعادة هيكلة عملياتها التشغيلية استجابةً للمخاطر المتعلقة بالاستدامة على حجم الأيدي العاملة لديها، وتكوينها، في المستقبل.

المعلومات المضمّنة عن طريق الإحالة المرجعية (الفقرة 63)

- ب45 قد تكون المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة متاحة في تقرير آخر نشرته المنشأة. وعلى سبيل المثال، قد تكون المعلومات المطلوبة مفصلاً عنها في القوائم المالية ذات العلاقة. ويمكن تضمين المعلومات ذات الأهمية النسبية في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة عن طريق الإحالة المرجعية، شريطة ما يلي:
- (أ) أن تكون المعلومات المحال إليها متاحة بنفس الشروط المتاحة بها الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، وفي نفس توقيتها؛
- (ب) ألا تقل قابلية فهم المجموعة الكاملة من الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة بسبب تضمين المعلومات عن طريق الإحالة المرجعية.
- ب46 تصبح المعلومات المضمّنة عن طريق الإحالة المرجعية جزءاً من المجموعة الكاملة للإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة ويجب الالتزام فيها بمتطلبات المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة. وعلى سبيل المثال، يلزم أن تكون تلك المعلومات ملائمة وصادقة في تعبيراتها وقابلة للمقارنة وقابلة للتحقق من صحتها ومتوفرة في الوقت المناسب وقابلة للفهم. وتتحمل الهيئة أو الأفراد الذين يقومون باعتماد التقارير المالية ذات الغرض العام المسؤولية عن المعلومات التي يتم تضمينها عن طريق الإحالة المرجعية بنفس قدر مسؤوليتهم عن المعلومات التي يتم تضمينها بشكل مباشر.
- ب47 في حال تضمين المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة عن طريق الإحالة المرجعية:
- (أ) يجب أن تحدد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة بشكل واضح التقرير الذي توجد به تلك المعلومات ويجب أن تشرح طريقة الوصول إلى ذلك التقرير؛
- (ب) يجب أن تشير الإحالة المرجعية إلى جزء محدد بدقة في ذلك التقرير.

التقارير الأولية (الفقرة 69)

- ب48 مراعاة اعتبارات توفير المعلومات في الوقت المناسب واعتبارات التكلفة، وتجنباً لتكرار المعلومات التي تم التقرير عنها في السابق، قد يتعين على المنشأة، أو قد تختار، أن تقدم في التواريخ الأولية قدرماً من المعلومات أقل مما تقوم بتقديمه في إفصاحاتها المالية السنوية المتعلقة بالاستدامة. وتهدف الإفصاحات المالية الأولية المتعلقة بالاستدامة إلى تقديم تحديث لآخر مجموعة كاملة من الإفصاحات السنوية عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة. ومن ثم، تركز هذه الإفصاحات على المعلومات والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي تم التقرير عنها في السابق. ورغم أن المعلومات التي يتم تقديمها في الإفصاحات المالية الأولية المتعلقة بالاستدامة قد تكون أكثر اختصاراً مما في الإفصاحات المالية السنوية المتعلقة بالاستدامة، فإنه لا يوجد ما يمنع أو يثني المنشأة عن نشر مجموعة كاملة من الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة على النحو المحدد في هذا المعيار ضمن أجزاء تقريرها المالي الأولي ذي الغرض العام.

المعلومات المقارنة (الفقرات 52 و70 و83-86)

- ب49 تتطلب الفقرة 70 من المنشأة الإفصاح عن معلومات مقارنة فيما يخص الفترة السابقة لجميع الكميات المفصّل عنها في فترة التقرير.

المقاييس

- ب50 في بعض الحالات، يكون المبلغ المفصوح عنه لأحد المقاييس مبلغاً تقديرياً. وباستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ب51، فإنه إذا اطلعت المنشأة على معلومات جديدة فيما يتعلق بالمبلغ المقدر الذي تم الإفصاح عنه في الفترة السابقة وتلك المعلومات الجديدة توفر أدلة بشأن الظروف التي كانت قائمة في تلك الفترة، فيجب على المنشأة:
- (أ) الإفصاح عن مبلغ مقارن معدل يعكس تلك المعلومات الجديدة؛
- (ب) الإفصاح عن الفرق بين المبلغ الذي تم الإفصاح عنه في الفترة السابقة والمبلغ المقارن المعدل؛
- (ج) شرح أسباب تعديل المبلغ المقارن.
- ب51 عند تطبيق متطلبات الفقرة ب50، لا يلزم المنشأة الإفصاح عن مبلغ مقارن معدل:
- (أ) إذا كان القيام بذلك غير ممكن عملياً (انظر الفقرة ب54).
- (ب) إذا كان المقياس مستشرفاً للمستقبل. وتعلق المقاييس المستشرفة للمستقبل بالمعاملات والأحداث والظروف الأخرى الممكنة في المستقبل. ويُسمح للمنشأة بتعديل المبالغ المقارنة للمقاييس المستشرفة للمستقبل إذا كان القيام بذلك لا يستلزم استخدام الإدراك المتأخر.
- ب52 في حال قيام المنشأة بإعادة تعريف أحد المقاييس، أو استبداله، خلال فترة التقرير، فيجب عليها:
- (أ) الإفصاح عن مبلغ مقارن معدل، ما لم يكن القيام بذلك غير ممكن عملياً؛
- (ب) شرح التغييرات؛
- (ج) شرح أسباب تلك التغييرات، بما في ذلك السبب في أن المقياس البديل أو المعاد تعريفه يقدم معلومات أكثر فائدة.
- ب53 إذا استحدثت المنشأة مقياساً جديداً خلال فترة التقرير، فيجب عليها الإفصاح عن مبلغ مقارن لذلك المقياس ما لم يكن القيام بذلك غير ممكن عملياً.
- ب54 في بعض الأحيان، يكون تعديل المبالغ المقارنة لتحقيق قابلية المقارنة مع فترة التقرير أمراً غير ممكن عملياً. وعلى سبيل المثال، ربما تكون البيانات لم يتم جمعها خلال الفترة السابقة بطريقة تسمح بتطبيق التعريف الجديد للمقياس بأثر رجعي، وقد يكون من غير الممكن عملياً إعادة إنشاء البيانات. وإذا كان من غير الممكن عملياً تعديل مبلغ مقارن خاص بالفترة السابقة، فيجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

الأخطاء

- ب55 تتطلب الفقرة 83 من المنشأة تصحيح الأخطاء الجوهرية للفترات السابقة.
- ب56 تشمل مثل هذه الأخطاء تأثير الأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق تعاريف المقاييس أو المستهدفات، والسهو عن الحقائق أو الخطأ في تفسيرها، والغش.
- ب57 تُصحح الأخطاء المحتملة لفترة التقرير التي يتم اكتشافها خلال الفترة ذاتها قبل اعتماد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة للإصدار. ومع ذلك، لا تُكتشف الأخطاء الجوهرية أحياناً حتى فترة لاحقة.
- ب58 إذا تعرفت المنشأة على خطأ جوهري في إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة لفترة سابقة، فيجب عليها الإفصاح عمّا يلي:
- (أ) طبيعة خطأ الفترة السابقة؛
- (ب) التصحيح لكل فترة سابقة مفصوح عنها، إلى الحد الممكن عملياً؛
- (ج) إذا كان تصحيح الخطأ غير ممكن عملياً، يتم الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة، وعن وصف لكيفية تصحيح الخطأ وتاريخ بداية تصحيحه.

ب59 عندما يكون من غير الممكن عملياً تحديد تأثير أحد الأخطاء على جميع الفترات السابقة المعروضة، يجب على المنشأة إعادة عرض المعلومات المقارنة لتصحيح الخطأ ابتداءً من أسبق تاريخ ممكن عملياً.

الملحق ج مصادر الإرشادات

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار وله نفس القوة التي تحظى بها سائر أجزائه.

- ج1 ينص هذا المعيار (انظر الفقرة 57) على أنه في حال عدم وجود معايير دولية لإفصاحات الاستدامة تنطبق على وجه الخصوص على مخاطر أو فرص معينة فيما يتعلق بالاستدامة، فإن المنشأة يجب عليها ممارسة الاجتهاد لتحديد المعلومات التي:
- (أ) تُعد ملائمة للقرارات التي يتخذها مستخدمو التقارير المالية ذات الغرض العام؛
- (ب) تُعبر بصدق عن تلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة.
- ج2 عند ممارسة ذلك الاجتهاد، قد تلجأ المنشأة إلى المصادر الآتية، وتُنظر في إمكانية تطبيقها، طالما أنها تساعد المنشأة في تحقيق هدف هذا المعيار (انظر الفقرات 1-4) ولا تتعارض مع المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة:
- (أ) معايير المبادرة العالمية للتقارير؛
- (ب) المعايير الأوروبية لتقارير الاستدامة.
- ج3 عند تطبيق مصادر الإرشادات المنصوص عليها في الفقرة ج2، لا يجوز للمنشأة حجب المعلومات ذات الأهمية النسبية التي تتطلبها المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة (انظر الفقرة ب27). وإذا طبقت المنشأة مصادر الإرشادات المنصوص عليها في الفقرة ج2 دون تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة، فلا يجوز للمنشأة أن تنص صراحةً ودون تحفظ على الالتزام بالمعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة.

الملحق د

الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار وله نفس القوة التي تحظى بها سائر أجزائه.

مقدمة

- 1د قام مجلس المعايير الدولية للمحاسبة بإصدار إطار مفاهيم التقرير المالي (إطار المفاهيم). ويوضح هذا الإطار هدف التقارير المالية ذات الغرض العام، والمفاهيم التي تنطبق عليها. ومن الأغراض التي يرمي إليها إطار المفاهيم مساعدة المجلس في وضع معايير محاسبية لإعداد القوائم المالية بناءً على مفاهيم متسقة.
- 2د تُعد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة جزءاً من التقارير المالية ذات الغرض العام. وبالتالي، تنطبق الخصائص النوعية المذكورة في إطار المفاهيم على المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة. ومع ذلك، فإن طبيعة بعض المعلومات اللازمة لتحقيق هدف هذا المعيار (انظر الفقرات 1-4) تختلف في بعض جوانبها عن المعلومات التي يتم تقديمها في القوائم المالية.
- 3د تكون المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة مفيدة في حال كانت ملائمة وكانت تعبر بصدق عما تستهدف التعبير عنه. والملاءمة والتعبير الصادق هما الخاصيتان النوعيتان الأساسيتان للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة. ويتم تعزيز فائدة المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق من صحتها، ومتوفرة في الوقت المناسب، وقابلة للفهم. والقابلية للمقارنة وقابلية التحقق من الصحة والتوفر في الوقت المناسب والقابلية للفهم هي الخصائص المعززة للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة.

الخاصيتان النوعيتان الأساسيتان للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة

الملاءمة

- 4د المعلومات المالية الملائمة المتعلقة بالاستدامة هي تلك القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون. وقد تكون للمعلومات القدرة على إحداث فرق في القرارات حتى ولو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، أو كانوا بالفعل على علم بها من مصادر أخرى. وتكون المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون إذا كانت لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية، أو كليهما.
- 5د يكون للمعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها كمدخلات في الآليات التي يستخدمها المستخدمون الرئيسيون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية. ولا يلزم أن تكون المعلومات المالية نفسها المتعلقة بالاستدامة تنبؤاً أو توقعاً حتى تكون لها قيمة تنبؤية. وتُستخدم المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة التي لها قيمة تنبؤية من قبل المستخدمين الرئيسيين في إجراء تنبؤاتهم. وعلى سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بجودة المياه، التي قد تتضمن معلومات عن تلوث المياه، قد يتم الاسترشاد بها في توقعات المستخدمين بشأن قدرة المنشأة على الوفاء بالمتطلبات المحلية الخاصة بجودة المياه.
- 6د يكون للمعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة قيمة تأكيدية إذا كانت توفر ملاحظات عن التقويمات السابقة (إما بتأكيداها أو تغييرها).
- 7د تُعد القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة قيمتين مترابطتين. فالمعلومات التي لها قيمة تنبؤية غالباً ما تكون لها قيمة تأكيدية أيضاً. وعلى سبيل المثال، معلومات السنة الحالية بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، التي يمكن استخدامها على أنها الأساس للتنبؤ بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في السنوات المقبلة، يمكن مقارنتها

أيضاً بالتنبؤات التي تم إجراؤها في السنوات السابقة بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للسنة الحالية. ويمكن أن تساعد نتائج تلك المقارنات المستخدم في تصحيح وتحسين الآليات التي تم استخدامها في إجراء تلك التنبؤات السابقة.

الأهمية النسبية

8د تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أن إغفال ذكرها أو تحريفها أو حجها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام على أساس تلك التقارير، التي تقدم معلومات عن منشأة معدة للتقرير بعينها. وبعبارة أخرى، تُعد الأهمية النسبية جانباً من الملاءمة تختص به كل منشأة. ويتم تقييم الأهمية النسبية للمعلومات في سياق الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة وهي تستند إلى طبيعة البند الذي ترتبط به المعلومات، أو حجم هذا البند، أو الطبيعة والحجم معاً.

التعبير الصادق

9د تعبر المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة عن الظواهر بكلمات وأرقام. وحتى تكون المعلومات مفيدة، فإنه يجب ألا تقتصر على الظواهر الملائمة، ويجب أن تعبر بصدق أيضاً عن جوهر الظواهر التي تستهدف التعبير عنها.

10د حتى يكون الوصف تعبيراً صادقاً، فإنه يجب أن يكون كاملاً ومحايداً ودقيقاً. وتهدف التقارير المالية ذات الغرض العام إلى تعظيم تلك الصفات إلى أقصى حد ممكن.

11د يشتمل الوصف الكامل للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة على جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية اللازمة للمستخدمين الرئيسيين حتى يفهموا تلك المخاطر أو الفرص.

12د يجب أن تكون المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة معلومات محايدة. والوصف المحايد هو وصف خالٍ من التحيز في اختيار المعلومات أو الإفصاح عنها. وتكون المعلومات محايدة إذا كانت غير متحيزة أو غير مرجحة أو غير مؤكدة أو غير ملغى تأكيدها أو غير متلاعب فيها بأية صورة أخرى لزيادة احتمال أن يتلقى المستخدمون الرئيسيون تلك المعلومات بشكل إيجابي أو غير إيجابي. والمعلومات المحايدة ليست معلومات دون غرض أو دون تأثير على السلوك. بل على النقيض، تكون المعلومات الملائمة، حسب تعريفها، قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين.

13د تعبر بعض المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة -على سبيل المثال، المستهدفات أو الخطط- عن تطلعات. ويتناول النقاش المحايد لتلك الأمور كلاً من التطلعات والعوامل التي قد تمنع المنشأة من تحقيق هذه التطلعات.

14د مما يدعم الحيادية توشي الحيلة. والحيلة هي التزام الحذر عند القيام بالاجتهادات في الظروف التي يحيط بها عدم التأكد. والمقصود بتوشي الحيلة هو ألا تكون الفرص مبالغاً فيها وألا تكون المخاطر مهوناً منها. وبالمثل، لا يسمح توشي الحيلة بالتهوين من الفرص أو المبالغة في المخاطر.

15د يجب أن تكون المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة معلومات دقيقة. ويمكن للمعلومات أن تكون دقيقة دون أن تكون مضبوطة تماماً من جميع النواحي. ويعتمد مدى الضبط المطلوب والقابل للتحقيق، والعوامل التي تجعل المعلومات دقيقة، على طبيعة المعلومات وطبيعة الأمور التي تتعلق بها. وعلى سبيل المثال، تتطلب الدقة ما يلي:

(أ) أن تكون المعلومات التي تتعلق بالحقائق خالية من الأخطاء الجوهرية؛

(ب) أن تكون الأوصاف صحيحة؛

(ج) أن يتم تحديد التقديرات والقيم التقريبية والتنبؤات بما يدل على هذه الصفات بشكل واضح؛

(د) ألا تحدث أخطاء جوهرية في اختيار وتطبيق الآليات المناسبة لوضع التقديرات أو القيم التقريبية أو التنبؤات؛

(هـ) أن تكون الإقرارات والمدخلات المستخدمة في وضع التقديرات معقولة ومستندة إلى معلومات كافية من حيث جودتها وحجمها؛

(و) أن تعكس المعلومات عن الاجتهادات التي تتناول أموراً مستقبلية صورة صادقة عن كل من تلك الاجتهادات والمعلومات التي استندت إليها.

الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة

16د يتم تعزيز فائدة المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق من صحتها، ومتوفرة في الوقت المناسب، وقابلة للفهم.

القابلية للمقارنة

17د تنطوي القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام على الاختيار من بين بدائل، كالقيام على سبيل المثال ببيع استثمار أو الاحتفاظ به، أو الاستثمار في واحدة أو أخرى من المنشآت المعدة للتقارير. والقابلية للمقارنة هي الخاصية التي تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين البنود. وعلى عكس الخصائص النوعية الأخرى، لا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد، وإنما تتطلب وجود بندين اثنين على الأقل. وتكون المعلومات أكثر فائدة للمستخدمين إذا كانت قابلة للمقارنة، أي إذا كان من الممكن مقارنتها مع:

(أ) المعلومات التي قدمتها المنشأة في الفترات السابقة؛

(ب) المعلومات التي قدمتها المنشآت الأخرى، وبخاصة تلك التي تمارس أنشطة مشابهة أو التي تعمل في نفس الصناعة.

18د يجب تقديم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة بطريقة تعزز قابليتها للمقارنة.

19د يتعلق الاتساق بالقابلية للمقارنة، ولكنه يختلف عنها. ويشير الاتساق إلى استخدام نفس المناهج أو الطرق لتقديم الإفصاحات بشأن نفس المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، من فترة لأخرى، بواسطة كل من المنشأة المعدة للتقرير والمنشآت الأخرى. والقابلية للمقارنة هي الهدف؛ أما الاتساق فهو ما يساعد على تحقيق ذلك الهدف.

20د القابلية للمقارنة لا تعني التطابق التام. ولكن حتى تكون المعلومات قابلة للمقارنة، فإن الأشياء المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة، والأشياء المختلفة يجب أن تبدو مختلفة. ولا تُعزَّز قابلية المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المختلفة تبدو متشابهة، مثلما لا يعززها جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة.

قابلية التحقق من الصحة

21د تساعد قابلية التحقق من الصحة في منح المستخدمين الثقة في اكتمال المعلومات وحياديتها ودقتها. وتكون المعلومات قابلة للتحقق من صحتها إذا كان من الممكن التثبت من المعلومات نفسها أو من المدخلات المستخدمة في استنباطها. وتُعد المعلومات التي يمكن التحقق من صحتها أكثر فائدة للمستخدمين الرئيسيين من المعلومات التي لا يمكن التحقق من صحتها.

22د تعني قابلية التحقق من الصحة أنه بإمكان مختلف المراقبين، الذين يكونون على قدر من المعرفة والاستقلال، التوصل إلى اتفاق في الآراء، ليس من الضروري أن يكون اتفاقاً كاملاً، على أن وصفاً معيناً يُعد تعبيراً صادقاً. ولا يلزم أن تظهر المعلومات الكمية في صورة تقدير لمبلغ واحد حتى يمكن التحقق من صحتها. بل يمكن التحقق أيضاً من نطاق من المبالغ المحتملة ومن الاحتمالات المتعلقة بها.

23د يجب تقديم المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة بطريقة تعزز قابلية التحقق من صحتها. ويمكن تعزيز قابلية التحقق من الصحة عن طريق ما يلي، على سبيل المثال:

(أ) تضمين معلومات يمكن التثبت منها بمقارنتها مع المعلومات الأخرى المتاحة للمستخدمين الرئيسيين بشأن أعمال المنشأة أو بشأن أعمال أخرى أو بشأن البيئة الخارجية التي تعمل فيها المنشأة؛

(ب) تقديم معلومات عن المدخلات وطرق الاحتساب التي تم استخدامها في التوصل إلى التقديرات أو القيم التقريبية؛

(ج) تقديم المعلومات التي قام باستعراضها والموافقة عليها مجلس إدارة المنشأة أو اللجان التابعة لمجلس الإدارة أو ما يعادل ذلك من الهيئات.

24د سيتم عرض بعض المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة في صورة توضيحات أو معلومات مستشرفة للمستقبل. ويمكن تأييد تلك المعلومات، على سبيل المثال، عن طريق التعبير بصدق عن الاستراتيجيات والخطط وتحليلات المخاطر المستندة إلى الحقائق. ولمساعدة المستخدمين الرئيسيين في تحديد ما إذا كانوا سيقومون باستخدام هذه المعلومات، يجب على المنشأة توضيح الطرق والافتراضات الأساس لإنتاج المعلومات، إضافة إلى العوامل الأخرى التي تقدم أدلة تثبت أن المعلومات تعكس الخطط أو القرارات الفعلية التي اتخذتها المنشأة.

توفر المعلومات في الوقت المناسب

25د يعنى توفر المعلومات في الوقت المناسب إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب حتى تكون لهذه المعلومات إمكانية التأثير على قراراتهم. وبشكل عام، كلما كانت المعلومات قديمة، قلت الفائدة منها. ومع ذلك، قد تظل بعض المعلومات متصفة بأنها متوفرة في الوقت المناسب حتى بعد فترة طويلة من نهاية فترة التقرير، لأن بعض المستخدمين، على سبيل المثال، قد يحتاجون إلى معرفة الاتجاهات السائدة وتقييمها.

القابلية للفهم

26د يجب أن تكون المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة واضحة وموجزة. وحتى تكون الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة موجزة، فإنه يلزم:

(أ) تجنب المعلومات العامة، تُسمى أحياناً "النصوص النمطية"، التي لا تخص المنشأة؛

(ب) تجنب تكرار المعلومات في التقارير المالية ذات الغرض العام، بما في ذلك التكرار غير الضروري للمعلومات التي يتم تقديمها أيضاً في القوائم المالية ذات العلاقة؛

(ج) استخدام لغة واضحة وجمل وفقرات منظمة بطريقة واضحة.

27د يعتمد الشكل الأوضح للإفصاح على طبيعة المعلومات وقد يشتمل ذلك على جداول أو مخططات أو رسوم بيانية إضافة إلى النصوص السردية. وفي حال استخدام مخططات أو رسوم بيانية، فقد يكون من الضروري إضافة نصوص أو جداول لتجنب حجب التفاصيل ذات الأهمية النسبية.

28د قد يتم تعزيز الوضوح عن طريق تمييز المعلومات المتعلقة بالتطورات التي شهدتها فترة التقرير عن المعلومات "الثابتة" التي تظل دون تغيير، أو التي تتغير قليلاً، من فترة إلى التي تليها -على سبيل المثال، عن طريق تقديم وصف منفصل لسمات آليات الحوكمة وإدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة فيما يتعلق بالاستدامة التي قد تغيرت منذ فترة التقرير السابقة.

29د تكون الإفصاحات موجزة إذا اقتصر على المعلومات ذات الأهمية النسبية. وأية معلومات ليست ذات أهمية نسبية يتم تضمينها يجب تقديمها بطريقة تتجنب حجب المعلومات ذات الأهمية النسبية.

30د تُعد بعض المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة معقدة بطبيعتها وقد يصعب عرضها بطريقة يسهل فهمها. ويجب على المنشأة عرض مثل هذه المعلومات بأوضح طريقة ممكنة. ومع ذلك، لا يجوز استبعاد المعلومات المعقدة بشأن هذه المخاطر والفرص من التقارير المالية ذات الغرض العام لجعل تلك التقارير أيسر في فهمها. وسيؤدي استبعاد مثل تلك المعلومات إلى عدم اكتمال تلك التقارير مما قد يجعلها مضللة.

31د يعتمد مدى اكتمال المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة، ووضوحها وقابليتها للمقارنة، على عرض المعلومات كوحدة واحدة متماسكة. وحتى تكون المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة متماسكة، فإنه يجب عرضها بطريقة توضح السياق والروابط بين المعلومات ذات العلاقة.

- د32 إذا كان للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة الواردة في أحد أجزاء التقارير المالية ذات الغرض العام للمنشأة تأثير على المعلومات المفصّل عنها في سائر الأجزاء، يجب على المنشأة تضمين المعلومات اللازمة للمستخدمين حتى يقيّموا تلك التأثيرات.
- د33 يتطلب تماسك المعلومات أيضاً من المنشأة تقديم المعلومات بطريقة تسمح للمستخدمين بربط المعلومات الخاصة بمخاطرها وفرصها المتعلقة بالاستدامة بالمعلومات الواردة في القوائم المالية للمنشأة.

الملحق هـ

تاريخ السريان والتحول

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار وله نفس القوة التي تحظى بها سائر أجزائه.

تاريخ السريان

- 1هـ يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة هذا المعيار لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة وتطبيق المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (2) "الإفصاحات المتعلقة بالمناخ" في الوقت نفسه.
- 2هـ لأغراض تطبيق الفقرات 3هـ-6هـ، فإن تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة التقرير السنوية التي تطبق المنشأة فيها هذا المعيار لأول مرة.

التحول

- 3هـ لا يتعين على المنشأة تقديم الإفصاحات المنصوص عليها في هذا المعيار لأية فترة تسبق تاريخ التطبيق الأولي. وبناءً عليه، لا يتعين على المنشأة الإفصاح عن معلومات مقارنة في أول فترة تقرير سنوية تطبق فيها هذا المعيار.
- 4هـ في فترة التقرير السنوية الأولى التي تطبق المنشأة فيها هذا المعيار، يُسمح للمنشأة بالتقرير عن إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة بعد نشر قوائمها المالية ذات العلاقة. وعند تطبيق هذا الإعفاء الخاص بالتحول، يجب على المنشأة التقرير عن إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة:
- (أ) في نفس الوقت مع تقريرها المالي الأولي ذي الغرض العام للربع الثاني التالي أو نصف السنة التالي، إذا كان يتعين على المنشأة تقديم مثل هذا التقرير الأولي؛ أو
- (ب) في نفس الوقت مع تقريرها المالي الأولي ذي الغرض العام للربع الثاني التالي أو نصف السنة التالي، ولكن في غضون تسعة أشهر من نهاية فترة التقرير السنوية التي تطبق المنشأة فيها هذا المعيار لأول مرة، إذا كانت المنشأة تقدم مثل هذا التقرير الأولي طوعياً؛ أو
- (ج) في غضون تسعة أشهر من نهاية فترة التقرير السنوية التي تطبق المنشأة فيها هذا المعيار لأول مرة، إذا لم يكن يتعين على المنشأة تقديم تقارير مالية أولية ذات غرض عام، ولا هي تقدم طوعياً مثل هذه التقارير.
- 5هـ في فترة التقرير السنوية الأولى التي تطبق المنشأة فيها هذا المعيار، يُسمح للمنشأة بالإفصاح عن معلومات تقتصر على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ (وفقاً للمعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (2))، ومن ثم، تطبيق المتطلبات الواردة في هذا المعيار بقدر تعلقها بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ. وإذا استخدمت المنشأة هذا الإعفاء الخاص بالتحول، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- 6هـ إذا استخدمت المنشأة الإعفاء الخاص بالتحول المنصوص عليه في الفقرة 5هـ:
- (أ) في فترة التقرير السنوية الأولى التي تطبق المنشأة فيها هذا المعيار، لا يتعين على المنشأة الإفصاح عن معلومات مقارنة بشأن مخاطرها وفرصها المتعلقة بالمناخ (انظر الفقرة 3هـ)؛
- (ب) في فترة التقرير السنوية الثانية التي تطبق المنشأة فيها هذا المعيار، لا يتعين على المنشأة الإفصاح عن معلومات مقارنة بشأن مخاطرها وفرصها المتعلقة بالاستدامة، بخلاف مخاطرها وفرصها المتعلقة بالمناخ.

موافقة مجلس المعايير الدولية للاستدامة على المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1) "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة" الصادر في يونيو 2023

وافق جميع الأعضاء الأربعة عشر في مجلس المعايير الدولية للاستدامة على إصدار المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (1) "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة".

إمانويل فاير	الرئيس
غينغدونغ هو	نائب الرئيس
سوزان لويد	نائب الرئيس
ريتشارد باركر	
جني بوفنغر-شوستر	
فيرتي شيغار	
جيفري هالز	
مايكل جانترزي	
هيروشي كوموري	
بنغ لينغ	
نديدي نولي-إدوزين	
تاي-يونغ بيك	
فيرونيكا بونتشيفا	
إليزابيث سيغر	



IFRS[®]
Foundation

Columbus Building
7 Westferry Circus
Canary Wharf
London E14 4HD, UK

+44 (0) 20 7246 6410
sustainability_licensing@ifrs.org

الهاتف
البريد الإلكتروني

ifrs.org